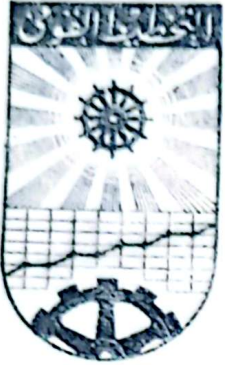


الجمهورية العربية المتحدة



مركز التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (٣٤)

البستول العربي

(مجموعة مقالات للدكتور محمود السيد
نشرت في جريدة الاهرام - الاهرام الاقتصادي

اعبداد

ليلسى فتحى حسن

اشراف

محمود محمد عيسى

مركز الوثائق

يوليو ١٩٦٨

القاهرة

٣ شارع محمد منور - الزاوية

١	...	...	...	...	...	أولاً : البترول في المملكة
١	...	...	...	...	...	- سلاح البترول وأثره في المملكة
٢	...	...	...	...	...	- طرح البترول من الدول المتحدة
٣	...	...	...	...	...	- كيف تتأثر الدول المصنوع بطن البترول
٤	...	...	...	...	...	- توقف إنتاج البترول
٥	...	...	...	...	...	- سلاح البترول العربي يواجه موقفا حساسا
٦	...	...	...	...	...	- تأميم مصالح الدول المتحدة في شركات البترول
٧	...	...	...	...	...	- المشروع العراقي وسلاح البترول العربي
٨	...	...	...	...	...	- ماذا بعد استئناف ضخ البترول
٩	...	...	...	...	...	- البترول واقتصاديات الحرب
١٠	...	...	...	...	...	- البترول وتدعيم الاقتصاد العربي
١١	...	...	...	...	...	ثانياً : البترول في البلاد العربية
١٢	...	...	...	...	...	- البترول وسياسة التعاون لتطوير الاقتصاد العربي
١٣	...	...	...	...	...	- البترول وتنمية الدول العربية
١٤	...	...	...	...	...	- حرب البترول الخفية
١٥	...	...	...	...	...	- محاولات الدول المستفيدة لمحاربة البترول العربي
١٦	...	...	...	...	...	- أبعاد التعاون العربي لمواجهة الحرب على البترول
١٧	...	...	...	...	...	- الاتجاه الصمودي لأسعار البترول العربي
١٨	...	...	...	...	...	ثالثاً : البترول في الجمهورية العربية المتحدة
١٩	...	...	...	...	...	- القضاة .. والبترول .. ومستقبل الحرب
٢٠	...	...	...	...	...	- ماذا يعني استمرار الحقائق قناة السويس
٢١	...	...	...	...	...	- ندوة البترول
٢٢	...	...	...	...	...	- تطورات جديدة وهامة في النقل البحري وأثرها على قناة السويس
٢٣	...	...	...	...	...	- مسؤوليات قطاع البترول في برنامج ٣٠ مارس
٢٤	...	...	...	...	...	رابعاً : البترول في الدول الغربية
٢٥	...	...	...	...	...	- المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية وما تتمرض له من جراء سياسة الانحياز لإسرائيل

الجامعة البعثية تحدث في أوميا إذا منع البعثول غيبيا
من الآن

الجامعة البعثية بوم نورس والاحتكارات المالحة

خامسا التفاج البعثول وثنية موارد

وهو صفيط صليات التفاج البعثول وحولها

وهو الاسلوب الأمثل لتنمية موارد البعثول

أولا : البترول في الحركة ١

صلاح البترول وأثره في الحركة

تأين ذلك في أن البترول الحربي قوة كبرى وسلاح فعال يمكن الاتحاد عليه تسمى مواجهة القوى المتعددة للامنة المصوبة *

فهناك صلاح فتح البترول الحربي عن الدول المتعددة أو التي تشارك في الحشد وان وما يترتب على ذلك من مجاطات بترولية تصيب هذه الدول وتحيق بها الخسائر *

وهناك الخسائر الفادحة التي تحيق بمصالح الدول المتعددة في شركات البترول الاجنبية التي تعمل في العالم العربي *

الحقائق الاساسية لتحديد فاعلية البترول الحربي في الحركة ١

١ - حقائق في صالح العالم العربي :

أولا : ان انتاج البترول العربي قد بلغ في عام ١٩٦٦ حوالي ٣٠ مليون برميل يوميا وهو كوحدة يعتبر أكبر قدرة بترولية منتجة في العالم وتدفق انتاج الولايات المتحدة *

ثانيا : تستورد أوروبا الغربية من البترول العربي حوالي ٦٠ مليون برميل يوميا (وذلك بخلاف بترول ايران) من صافي وارداتها البترولية التي تبلغ حوالي ٨ ملايين برميل ، وتليها في ذلك اليابان *

ثالث : يذهب البترول العربي الى غرب أوروبا أساسا عن طريق خطوط أنابيب البحر المتوسط وعن طريق قناة السويس ويمتيز هذا النقل برخص وسيلة وأوفر في الوقت *

رابع : لا يفتني لأوروبا عن البترول ، فيبعد أن تجد انتاج الفحم مدلا في التقسيم اضطرت أوروبا أن تزيد وارداتها من البترول *

خامسا : ان حساسية أوروبا الغربية للازمات البترولية كبيرة نظرا لارتفاع المعطس في زيادة الاستهلاك *

٢ - حقائق واعتبارات ليست في صالحنا :

أولا : الاحتياطات التي تأخذ بها دول أوروبا وأمريكا :

١ - تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بغطا من البترول معروضة في السوق العالمية للاحتياط للطوارئ *

- ٢ - الاحتفاظ بقدر مناسب من تيارات البترول لا يستند أصلا لنقل البترول من نصف الكرة الغربي إلى أوروبا عبر الأطلس إلى أو من إيران إلى أوروبا حول أفريقيا .
- ٣ - احتفاظ دول غرب أوروبا برصيد من البترول يكفي الاستهلاك لمدة شهرين .
- ثانيا : احتمال قيام الدول الأخرى المنتجة للبترول مثل فنزويلا وإيران والاتحاد السوفيتي ونيجيريا بزيادة صادراتها لأوروبا الغربية عند منع البترول المرسى عنها .
- ثالثا : الترابط الوثيق بين دول أوروبا واتصالاتها ببعض عن طريق فروع شركات البترول التي تعمل بها والتي تستطيع نقل البترول من دولة إلى أخرى .

الاهرام - ٢٥ يونيو ١٩٦٧

منع البترول عن الدول المتمدنة

ان الهدف الاساسي من منع البترول عن الدول المتمدنة هو منعه منها بكميات يمتدز عليها تعويضها فتضعف قدرتها وذلك في حدود أقل الخسائر بالنسبة للدول المتمدنة

١ - منع البترول عن أمريكا وبريطانيا :

يترتب عليه أن تفقد بريطانيا من وارداتها البترولية حوالي مليون برميل يوميا وتفقد أمريكا حوالي ٣٥٠ ألف برميل ، ولكنهما تستطيعان تعويضهما عن طريق المخزون لدى أمريكا ، ومن زيادة إنتاج فنزويلا وإيران . لذلك لن تتأثر أمريكا وبريطانيا بهذا المنع .

٢ - منع البترول عن أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية :

يترتب عليه أن تفقد هذه الدول حوالي ٢٣ مليون برميل يوميا من وارداتها البترولية ، ولكنهما تستطيعان تعويض هذا العجز خلال ستة شهور بمحاولة فائقة إنتاج أمريكا وزيادة إنتاج فنزويلا وإيران .

٣ - منع البترول عن أمريكا ودول غرب أوروبا :

تفقد أوروبا في هذه الحالة ٦٥ مليون برميل وتفقد أمريكا حوالي ٣٥٠ ألف برميل يوميا وهو ما لا يمكن تعويضه بالكامل من أي مصدر آخر . وبإستثناء بعض الدول الصديقة كفرنسا من منع البترول يبلغ العجز في تامين بقية دول أوروبا الغربية وأمريكا حوالي ٦٠ % ولا يمكن تعويض هذا العجز .

٤ - منع تدفق البترول العربي كالمسألة :

يفقد العالم العربي في هذه الحالة حوالي ٦٣ مليون برميل يوميا ، ويحصد
تمويض هذا النقص ولكن يمكن تخفيف حدة هذه الأزمة .

الآثار الاقتصادية على الدول الممتدة :

تتعرض الدول العربية الممتدة لخسائر متعددة :

١ - أعباء إضافية تتحملها الدول الممتدة لتمويض ما يضيع عنها كليا أو جزئيا من البترول
العربي ، لفروق السعر وتكاليف النقل .

٢ - تليفقدها مساهمة شركات البترول الأجنبية التي تستقبل البترول العربي نتيجة
توقف انتاجها .

٣ - تؤثر العلاقات بين الشركات والدول المنتجة للبترول ، فتتعرض مصالح مساهمي هذه
الشركات للخسائر أرضا لرغبات بعض الساسة .

فمنح تدفق مليوني برميل يوميا من البترول يترتب عليه ما يأتي :

أ () إذا استطاعت الشركات ايجاد بديل لها من أمريكا وفنزويلا وإيران فان الدول الممتدة

تتجمل أعباء إضافية قدرها مليونان دولار يوميا لفروق السعر والنقل .

ب () أما إذا لم تستطع الشركات أن تموض من ذلك الا مليون برميل فقط يوميا فانها تفقد

حوالي ٨٠٠ ألف دولار يوميا من أرباحها في الدول العربية .

ج () يتعرض مساهمو الشركات الأمريكية والبريطانية لفقد مصالحهم التي تدرك عليهم

أرباحا سنوية حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار .

الأهرام - ٢٦ يونيو ١٩٦٧

كيف تتأثر الدول العربية بمنع البترول ؟ وكيف يحقق المنع هدفه الكبير ؟

ان منع البترول العربي عن الولايات المتحدة وبريطانيا لن يحدث الآثار المرجوة

كاملة . . . وهو بالتاكيد غير كاف كسلاح فعال للضغط .

أما منع البترول عن أوروبا الغربية فيترتب عليه نقص عائدات الدول العربية بمقدار

ما يتوقف انتاجه ومتوسط هذا الحائد حوالي ٧٥ سنتا للبرميل الواحد . فإذا توقف

انتاج مليون برميل يوميا بلغت عائدات الدول المنتجة بحوالي ٧٥٠ ألف دولار يوميا . وبالطبع فان هذا العائد يمكن استخراجه من الارض مستقبلا كانه رصيد في بنك والخسارة الحقيقية للدول المنتجة هي الفائدة الهنيئة وهذا لا يتجاوز حوالى ٥٠ - ٦٠ ألف دولار وليست ٧٥٠ ألف دولار يوميا . والضرب الثانى المرتبط بإيقاف البترول هو توقف عائدات نقله في الانابيب وهي خسارة تقدر بحوالى ١٨٠ ألف دولار يوميا ، كذلك خسارة نقل البترول عن طريق القناة ويقدر حوالى ٧٥٠ ألف دولار يوميا وهي خسارة لا تموس .

اذا ما توقف انتاج مليون برميل يوميا فان خسائر الدول العربية تقارب الخسائر المباشرة للدول المنتجة . ولكن ما أن يزيد منع البترول عن ذلك فان الخسائر المباشرة للدول المنتجة تتضاعف بينما لا تزيد هذه الخسائر على الدول العربية بنفس المعدل .

أما هدف المنع عن الدول المنتجة فهو أن يكون ضمه عنها كميات يتمسدر عليها تحويلها بسهولة ، فتضعف قدرتها على للمدوان على أن يكون ذلك في حدود أقل الخسائر الممكنة للدول المنتجة .

ولزيادة فاعلية سلاح المنع يجب العمل على :

١ - التفاهم مع فنزويلا وايران لتقديم انتباههما فرصة توقف انتاج البترول العربي .

٢ - الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي لعدم زيادة صادراته الى دول غرب أوروبا .

٣ - أن يكون تمويل الدول التي يستع بصدير البترول العربي اليها في حدود مبالغ تستهلكه فعلا .

ان منع البترول أسلوب قصير المدى ، ويجب أن يخلى مكانه فوراً لأسلوب آخر أكثر فاعلية وهو سيطرة الدول العربية على المصالح التي يملكها أبناء الدول المنتجة في شركات البترول .

توقف انتاج البترول العربي ٢٧ يونيو ١٩٦٧

توقف انتاج منظمة البترول العربي وذلك أثر ثبوت تواطؤ الحكومتين الأمريكيتين والبريطانية في المعركة مع اسرائيل .

لقد أعلنت حكومة العراق وقف انتاج البترول كلية *
وفي الجزائر ، ومنعت الحكومة يدها على الشركات الأمريكية ، بينما استمرت
الشركات الفرنسية والجزائرية في انتاج وتصدير البترول الى فرنسا *
وفي السعودية أوقفت تصدير البترول الى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا *
كذلك أوقفت تصدير البترول الى الولايات المتحدة وبريطانيا كل من : الكويت *
ليبيا ، أبو ظبي وقطر والبحرين *

انزعاج الدول العربية :

أعلنت صحافة البترول العالمية بأن ما توقف انتاجه من البترول بلغ حوالي ٩ ملايين
برميل يوميا ، وأن الغرب لا يستدعي أن يحضر عن هذا الا حوالي ٢ مليون برميل يوميا *
ثم استحوذت تصدير البترول وخاصة من السعودية والكويت *
وقد عبرت صحافة البترول العالمية عن ذلك بقولها : " ان منع البترول عن الولايات
المتحدة الأمريكية وبريطانيا لا ينتظر أن يشكل صعوبات كبيرة ، وأنه يمكن التغلب على
ذلك بزيادة انتاج ايران وفنزويلا واستخدام البترول في أسواق الدول الأخرى * وأن اغلاق
قناة السويس وأنابيب البترول التي تصل الى البحر الابيض قد تحدث صمما ولكن يمكن
التغلب عليها نتيجة لوجود فائض من ناقلات البترول " *

الخطوات الواجب اتخاذها :

أولا : أن تقرر الدول العربية مجتمعة منع البترول كلية عن دول غرب أوروبا باستثناء *
الدول الصديقة كفرنسا *

ثانيا : أن يكون منع البترول بخفض الانتاج في الدول العربية بمقدار ما تستهلكه
الدول التي يمنع عنها البترول العربي *

ثالثا : أن تقوم الدول العربية مجتمعة بانذار الشركات البريطانية والأمريكية بضرورة
اتصالها بحكوماتها لتوضيح ما تتعرض له من لحما الاقتصادية في الدول العربية
نتيجة سياسة حكوماتها المدوانية *

الاهرام - ٢٨ يونيو ١٩٦٢

البترول في المملكة

إن العراق والكويت والعمانية والقطر كبرى الدول المصدرة للبترول ،
ويشكل دخل البترول أكثر من ١٠ % من إيراداتها ، ولذلك تتأثر ميزانيتها بنوع البترول
من الدول المصدرة ، وقد يكون مظهر هذا التأثير كبيراً ولكنه في حقيقته تأثير ضئيل نسبياً ،
ذلك أن توقف إنتاج البترول لا يضيغ على الدولة عائداتها منه ، وإنما يؤثر على معدل الحصول
على هذه العائدات لأن البترول يبقى في باطن الأرض إلى أن تنتهي الأزمة .

دخل الدول العربية من البترول

وتدل الإحصاءات أن دخل الكويت والعمانية يتراوح بين ٦٠٠ ، ٢٠٠ مليون
دولار سنوياً ، وليبيا ٥٠٠ مليون دولار ، العراق ٤٠٠ مليون دولار .
وهذا الدخل يفيض عن حاجة الدول ، وقد بلغت الأموال الفائضة لدى هذه
الدول خلال الفترة من ٦٠ - ٦٥ ، ٢٤٢٤ مليون دولاراً ، وكان دخلها ٩٠٥٨ مليون
دولار أي أن نسبة الفائض إلى الدخل حوالي ٢٦ % وهذا الفائض يكون الأرضية
في البنوك .

نخلص من ذلك أنه إذا ما توقف ٢٥ % من إنتاج البترول في هذه البلاد لمدة
شهور فإنها لا تخسر عائداتها تماماً ، وإنما تفقد فقط الفائدة التي تحصل عليها من
البنوك لا يداخ هذا المائد .

وتستطيع الدول العربية أن تخفض ٢٥ % من إنتاجها من البترول ، وهذه الدول
تنتج حوالي ٨٨ مليون برميل يومياً ، فتستطيع أن تنقص حوالي ٢٢ مليون
برميل يومياً وهو ما يساوي ما تستورده أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية
من الدول العربية .

(جدول ١)

وبهذا تستطيع الدول العربية أن تحرم كلا من بريطانيا وألمانيا الغربية
حوالي ٦٤ % من وارداتها البترولية ، وهو ما لا تستطيعان تحويضه إلا بعد ستة
أشهر عن طريق زيادة الإنتاج من فنزويلا وإيران ، فتعرض لأشد الأزمات البترولية .

المصدر	موسط الصادرات بالآلاف برميل يوميا				ليتر (الحاجة بالآلاف دولار يوميا)	المصارف البحرية بالآلاف دولار يوميا
	يونان	أمريكا	البحرية	المجموع		
المصري	٢٠٦	٢٤	٨٢	٣١٢	٢٢٤	١٨٧
الكويت	٣١٢	٣٣	٣٩	٣٨٤	٢٨٨	٢٣
العمانية	١٣٠	١٤٤	١٨١	٤٥٥	٣٤٢	١٥٢
ليبيا	٢٠٠	٧٣	٥٣٤	٨٠٧	٦٠٥	٤٨١
الجزائر	٣١	٤	٩٠	١٢٥	٩٣	٧٥
أبوظبي - قطر - البحرين	٨٦	١٢	٧٨	١٧٦	١٣٢	١٠٥
المجموع	٩٦٥	٢٩٠	١٠٠٤	٢٢٥٩	١٦٩٥	١٢٣٥

الاهرام الاقتصادية - أول يوليو ١٩٦٢

سلاح البترول المربي يواجه موقعا حاسما

في بدء الممركة توقف انتاج البترول المربي توقعا كاد يكون تاما ، لكن ذلك لم يدم أكثر من بضعة أيام ، ثم استأنفت السعودية ثم الكويت ومارات الخليج المربي انتاج البترول وتصديره الى كافة الدول باستثناء بريطانيا وأمريكا . ثم كانت القضية الكبرى عندما فتحت ليبيا آبارها واستأنفت تصدير البترول الى مختلف الدول .

وأصبح المنع مقصورا على ما تقوم به العراق والجزائر اللتان منحتا البترول عن كافة الدول باستثناء الدول الصديقة كفرنسا وألمانيا وتركيا تقديرا لموقفها من القضية المربية .

وبذلك تحولت عملية المنع من سلاح فعال الى مجرد تهديد خيالي نتيجة لاثاق قساة السويعس .

لماذا تراجعت بعض الدول العربية ؟

- ١ - لقد تصورت بعض الدول أن تصدير البترول يرضى الشركات الماملة لديها ويدفعها إلى المساومة بالضغط على حكوماتها لتخيير موقفها من موازنة اسرائيل ؟
- ٢ - وتصورت بعض الدول العربية أنه من القسوة أن تحرم دول أوروبا ، وأنه لايجب أن يمتد النفع الى غير الدول الممتددة .
- ٣ - وتصورت بعض الدول العربية المنتجة للبترول أن ايقاف انتاج البترول يضمن اقتصادياتها - ولكن السبيل الوحيد الى تدعيم اقتصاديات الدول العربية هو تأميم مصالح الدول الممتددة في شركات البترول .

وعلى ذلك فهناك طريقتان أمام الدول العربية :

- ١ - منع البترول منها حاسما .
- ٢ - تأميم مصالح هذه الدول في شركات البترول .

الاهرام - ٩ يوليو ١٩٦٧

إذا كان منع البترول عن الممتددين لا يتفق مع رغبات بعض الدول العربية ، فكلن هناك طريقا هو تأميم مصالح الدول الممتددة في شركات البترول .

مقومات نجاح التأميم :

يحمل في الدول العربية عدد كبير من شركات البترول الأجنبية ، وتسيطر المصالح الأمريكية والبريطانية على معظم هذه الشركات فتبلغ الأموال الأمريكية حوالي ٦٠% والبريطانية ١٩% ويحققون أرباحا تقدر بحوالي ٢٤٠٠ مليون دولار سنويا ، تذهب الى الخزائنة الأمريكية والبريطانية فتساهم في تدعيم المدوان على الأمة العربية .

- ١ - ان تأميم البترول يستلزم قيام الدول العربية بإدارة المنشآت البترولية ، فإذا كان هناك نقص في الخبرة المحلية يمكن استكمالها من الدول الصديقة .

- ٢ - تصريف انتاج البترول وهذا اجراء لا يكتفه أيضا المصاعب .

- ٣ - توثيق الصلات مع الدول المستهلكة :

نحتاج في المدى الطويل الى توثيق صلاتنا مع الدول المستهلكة بصفة عامة

باعتبارها السوق الطبيعية للبترول العربي ، وخاصة أن الدول المستهلكة هي أقل الدول مساهمة في شركات البترول .

وتعتبر شركات البترول الأمريكية والبريطانية الوسيط بين الدول المستهلكة وبين الدول العربية المنتجة للبترول ، مما دعى الدول المستهلكة الى انشاء مؤسسات بترولية وطنية خالصة أو حكومية مثل مؤسسة ايتي الإيطالية .

٤ - تمويض المساهمين عن أموالهم :

يحوض المساهمين عن أموالهم من الارباح الإضافية التي تولد الى الدول نتيجة للتأميم خلال سنتين أو ثلاث .

٥ - تضامن الدول العربية :

وهذا هو أعم اعتبار لنجاح التأميم فهو بمثابة صمام الأمن .

ان اجماع الدول العربية على تأميم البترول يضمنها في موقف أقوى من موقفه ايران عام ١٩٥١ :

١ - ان ايران كانت لا تنتج سوى ٦٦٠ ألف برميل يوميا وهو ما يوازي ٢% من انتاج العالم ، أما الدول العربية فتنتج ١٠ ملايين برميل يوميا أي ما يوازي ٣٠% من الانتاج العالمي .

٢ - أن شركات البترول العالمية تعتمد أكثر مما مضى على موارد البترول العربي ، فتنتج من هذه الموارد أكثر من ٥٠% مما تنتجه من مناطق العالم مجتمعة ، لذلك فإن منع البترول يحرم الممتدين من مورد أساسي نظير تضحية ضئيلة من الدول المنتجة . أما تأميم البترول فإنه يزيد من دخل الدول العربية .

الاهرام - ١٠ يوليو ١٩٦٢

المشروع العراقي وسلاح البترول العربي

العوامل التي تؤثر في استخدام سلاح البترول :

١ - المخزون من البترول في الدول المستهلكة : تحتفظ أوروبا الغربية بكمية من البترول المخزون للاستهلاك تكفي لحوالي ثلاثة أشهر .

وقد ترتب على منع البترول العربي خلال شهر يونية أن انخفض المخزون في الدول المستهلكة بنسب متفاوتة .

ورغم أن أوروبا الغربية تحصل في الوقت الحاضر على البترول بمقدار ماستهلكة يوميا إلا أنها لا تستطيع تموين نقص المخزون ، وذلك بسبب أزمة الناقلات الناشئة عن اغسلاق قناة السويس .

٢ - ماستورده الدول المستهلكة من البترول العربي :

(١) أوروبا الغربية	-	٦ مليون برميل يوميا
(٢) دول نصف الكرة الغربي	-	٨٠٠ ألف برميل يوميا
(٣) اليابان	-	٦ مليون برميل يوميا
(٤) بقية دول آسيا وأفريقيا	-	٢ مليون برميل يوميا

٣ - البديل للبترول العربي :

بدأت الولايات المتحدة وفنزويلا وإيران زيادة إنتاجها من البترول فاستطاعت أن تزيد طاقتها الانتاجية حوالي مليون برميل يوميا ، وتستطيع أن تزيد طاقتها الانتاجية حوالي نصف مليون برميل يوميا .

٤ - أثر منع البترول :

يحدث المنع أثره بعد نقص المخزون الذي تحتفظ به الدول للاستهلاك ، فبالنسبة لأوروبا الغربية ، منع البترول عنها ناعا تاما يستنفد المخزون لديها بمعدل ثلاثة أو أربعة أشهر .

٥ - نقص عائدات مرور وإنتاج البترول :

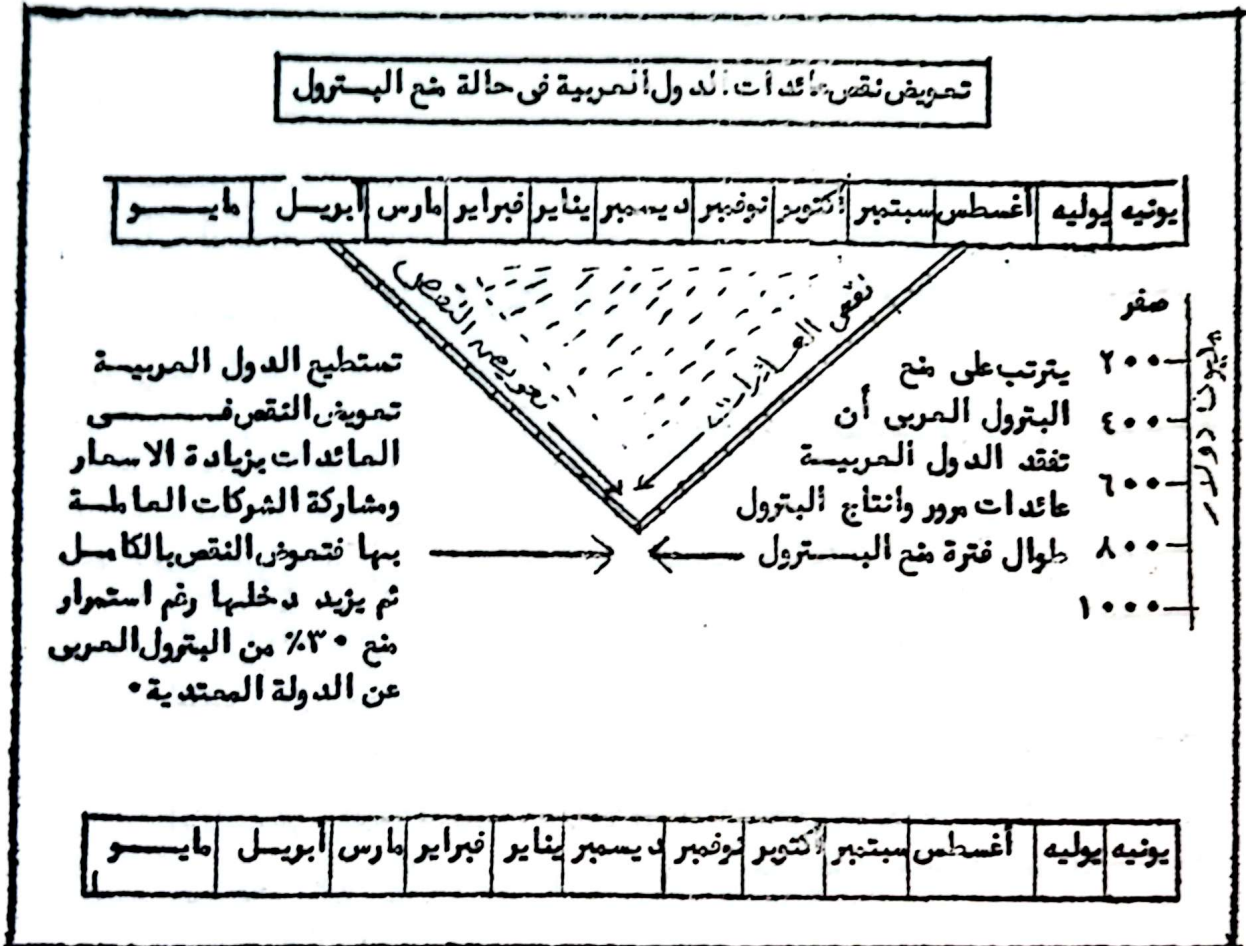
تحصل الدول العربية على عائدات لمرور البترول في أنابيب البترول التي تمر عبر سوريا ولبنان والأردن حوالي ١٨٠ ألف دولار يوميا ، وتحصل على عائدات مرور للبترول من قناة السويس تبلغ حوالي ٢٥٠ ألف دولار يوميا .
وتحصل الدول المنتجة على عائد من البترول المنتج يبلغ في متوسطة ٨٠ سنتا للبرميل ، فإذا ما توقف الإنتاج نقصت عائداتها بحوالي ٨٠٠ ألف دولار سنويا .

٦ - تمويض نقص المائدات :

تعديل أسعار البترول العربي ، ومشاركة الشركات في استغلال البترول .

المشروع المراقبي :

- ١ - منح البترول منحا باثنا لمدة ثلاثة أشهر الى أن يستنفذ المخزون للاستهلاك لدى الدول العربية ، فإذا ما استنفذ بدأت المجاعة البترولية وخاصة في فصل الشتاء .
- ٢ - زيادة عائدات الدول العربية عن طريق تعديل الاسعار ومشاركة الدولة لشركات البترول واشترط استجابة هذه الشركات كشرط أساسي لاعادة منح البترول .



الاهرام الاقتصادية - أول سبتمبر ١٩٦٧

ماذا بعد استئناف ضخ البترول ؟

صدر قرار مؤتمر القمة باستمرار ضخ البترول لاهتبارات اقتصادية وسياسية وعسكرية ارتباطاً بمؤتمر القمة فجعلت من ضخ البترول عملية غير ممكنة .

الأوضاع الحالية :

تقوم شركات البترول باستغلال البترول العربي ثم تعطي الدول العربية نصيباً من أرباحها - يتراوح بين ٨٠ - ٨٥ سنوياً وهو ما يوازي نصف أرباح الشركة أو أكثر قليلاً . ولكنها أرباح نسوية إلى أسعار منخفضة للبترول حددتها الشركات الكبرى بمقراتها . ولكي تتفادى الشركات غضب حكومات الدول العربية المنتجة للبترول أخذت تسرع في زيادة الانتاج .

وبهذا تحولت عملية استغلال البترول العربي إلى عملية استنزاف للثروة البترولية تباع بأسعار منخفضة .

واستمرار الأوضاع الحالية يضر بالدول العربية لخسائر فادحة لأن البترول ثروة زائلة . لذلك يجب العمل على :

١ - رفع الاسعار ، بأن تتعاون الدول العربية المنتجة للبترول في تحديد معدل الانتاج .

٢ - تتيج الدول العربية ٤٥% من البترول العربي ، فإذا انضمت اليها ايران وفنزويلا والاتحاد السوفيتي زاد ذلك إلى ٧٥% مما يعطيها القدرة على التحكم في كمية البترول التي تمر في الأسواق .

٣ - زيادة العائد من البترول العربي ، فالشركات التي تستغل موارد البترول في أوروبا تعطي الدول الأوروبية ما يتراوح بين ٤٦% من الأرباح في الدانمرك ، ٢٦,٤% في هولندا ، ولكن البترول يصنع محلياً فتحصل حكومات هذه البلاد على أرباح عن عمليات التصنيع .

وقد استجابت قلة من شركات ومؤسسات البترول الأجنبية لمطالب الدول المنتجة فأصبحت تحصل على :

أ (الضريبة التي تحصل عليها الدولة من الشركة المستغلة مقابل منحها امتياز استغلال المورد البترول)

ب (نصيب في أرباح المشرق بهذا : ارتفع نصيب الدولة من ٧٥ - ٨٠ % من الأرباح .
أما الشركات الكبرى التي تستغل حوالي ٨٥ % من البترول فلم تستجب بعد لمثل هذه الأسس لأن جميع الجهود التي بذلت معها كانت فردية ولكن الموقف يختلف إذا ما أصبحت الدول العربية على موقف موحد وعلى صلابة في العمل الجماعي المشترك - لتحصل على عائد يفوق معدل العائد من الأنشطة الصناعية الأخرى)

الأهواز - ١٣ سبتمبر ١٩٦٧

١ - البترول واقتصاديات الحرب

البترول ليس من تلك الأنشطة التي تنكمش في مواجهة المعركة ، بل يجب أن تنكمش لتقوم بدورها على أكمل وجه ، فهو المورد الرئيسي للطاقة التي تمون الجهود الحربية والنشاط الاقتصادي في الزراعة والصناعة والنقل وجميع منغرض للزيادة لمواجهة أعباء المعركة . ثم أنه يمكن أن يكون مورد هام من موارد النقد الاجنبي الذي يدعم قدرة البلاد الاقتصادية في ظروف المعركة . ولكننا في عمليات انتاج البترول نحتاج الى تمويل كبير ووقت طويل وهو ما يند في ظاهرة متعارضا مع مقتضيات اقتصاد الحرب . ولكن أهمية هذه الموارد البترولية الاستراتيجية وضرورة توافرها للمجهود الحربي والانتاجي ثم العائد الضخم الذي يدره استغلال الموارد البترولية والذي يفوق العائد من أي انتاج آخر يفرض ضرورة التوفيق بين ما تحتاجه حتمية هذه الموارد وبين مقتضيات اقتصاد الحرب فحقن مرجان تستثمر فيه الدول حوالي ٣٠ مليون دولار ولكن ارباح المشروع تمكنها من استرداد هذا الاستثمار خلال عام من بدء الانتاج أي قبل نهاية عام ١٩٦٨ . وجد يسم بالذكر أن ما أنفق على البحث الذي أدى الى اكتشاف حقول الحليمين والمرجان وغازات الدلتا من ١٩٦٤ الى منتصف ١٩٦٧ بلغ ٧٠ مليون دولار منها ٧٥ % بالنقد الاجنبي ولقد جالطنا التوفيق في هذه الاكتشافات بالمقارنة ببقية الحقول الأخرى في العالم .

تتضح إذن أهمية الانطلاقات في تنمية موارد البترول ، ولكن برغم ذلك فإن

اقتصاديات الحرب تقتضى وجود نوع من الأولويات فى عملية تنمية موارد البترول منها :

- ١ - إعطاء الأفضلية لعمليات اعداد الاكتشافات البترولية التى بدأ إنتاجها فعلاً ثم التى تحققت ولم تبدأ بعد مثل حقل المرجان وحقل عامر وشقيير ومنطقة الملمسين *
- ٢ - يلى ذلك فى الأفضلية عمليات الكشف عن البترول التى لا تتحمل فيها الدولة أية أعباء فى التمويل وخاصة التمويل الاجنبى كالمطيات التى تقوم بها شركات بان أمريكان وفيليبس حيث تدخل أيضا أموال أجنبية تزيد النشاط الاقتصادى *
- ٣ - يلى ذلك عمليات الكشف التى تتفق عليها الدولة من موارد خاصة ، ولكن أولى بموارد الدولة وقروضها أن توجه لخير ذلك من الانشطة الانتاجية الأخرى *

عمليات تكرير وتذخير البترول :

- وهى ذات طبيعة مختلفة الغرض منها تحويل الخام الى منتجات صالحة للاستهلاك كمورد للطاقة أو كمستلزمات صناعية • وتأمين الاستهلاك المحلى يتطلب :
- ١ - وجود العدد الكافى من معامل التكرير ذات القدرة الكافية •
 - ٢ - أن تكون المعامل موزعة بين مراكز الاستهلاك الرئيسية •
 - ٣ - ان الاهتمام بتنفيذ المشروعات البتروكيمياية ضرورة قد تكون أجدى من تمويل عمليات الكشف عن البترول التى تتفق عليها الدولة من موارد خاصة •

عمليات نقل وتوزيع البترول :

- وهى تهدف الى سلامة وصول البترول الى مراكز التكرير أو الى المستهلكين وإزالة الاختناقات التى قد تعترض هذا الوصول ، وكذلك زيادة السعة التخزينية فى مناطق الاستهلاك الى أكبر مدى مستطاع •

الاهرام - ٤ يناير ١٩٦٨

٢- البترول وتدعيم الاقتصاد العربى

ان المعركة التى تخوضها الامة العربية هى معركة اقتصادية أصلاً وموضوعاً • فبالإضافة للموقع الممتاز للوطن العربى فان وفرة موارد الطبيعية وخاصة البترول تعطى امكانيات

اقتصادية باهرة فضلا عن القوة البشرية الكبيرة * فالارض العربية تعطى العالم أكثر من حاج
احتياجاته اليومية من البترول وتختزن أكثر من نصف الاحتياطي العالي *

وابتداءً من ١٩٥٥ صحت الشعوب العربية مطالبة بنصيبها العادل من أرباح
بترولها * فاستجابت الشركات لتحديد نصيبها في الارباح بما لا يقل عن ٥٠% وكان
للاتفاقيات التي أبرمتها الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٧ مع الشركات الايطالية
وفي عام ١٩٦٣ مع الشركات الايطالية والامريكية دور واضح في مشاركة المستغلين للبترول
كي لا ينفردوا بإدارة وتنفيذ هذه المشروعات وضع أثره فيما أبرمته الشركات الفرنسية
مع الجزائر عام ١٩٦٥ وإيران والسعودية ثم مع العراق أخيراً *

ومن الطبيعي أن يزداد قلق المستفيدين من البترول العرب خشية
ضياع أو نقص هذه المكاسب ومن هنا بدأت محاولاتهم المتعددة للضغط المكثف
والسياس والاقتصادي على الدول العربية كما حدث نتيجة لعدوان الثلاث
١٩٥٦ والعدوان الأخير *

وهكذا تظهر مسؤولية الدول العربية مجتمعة وكذلك الحاجة السي ملزمة
من التدعيم لاجهزة الجامعة العربية التي تتولى تنسيق العمل العربي المشترك *
وقد بذلت الجامعة العربية محاولات عديدة ووضعت كثيراً من المشروعات البترولية
منذ عام ١٩٥٧ فلم تحقق نجاحاً يذكر منها :

١ - اتفاقية تنسيق السياسة البترولية :

وقد بدأت دراستها في ١٩٥٩ وصدق عليها بضع دول ولم يمكن تنفيذها لعدم
اقرارها من الكويت وليبيا والسعودية *

٢ - مشروع الشركة العربية لناقلات البترول :

وقد رؤسها بحوالي ٣٥ مليون جنيه استرليني وقد تمت دراسته سنة ١٩٥٧ *
وانتهت سنة ١٩٦١ ولم يصدق عليها سوى سوريا والعراق ومصر ولم تنفذ لعدم
اقرارها من الدول الكبرى المنتجة للبترول *

٣ - مشروع الشركة العربية لانايب البترول :

وهدفه مد خطوط انايب البترول من مناطق الانتاج في السعودية والكويت والمراق الى ساحل البحر الابيض وبدأت دراسته سنة ١٩٥٧ وانتهت سنة ١٩٦١ وتأجل البت فيه منذ سنة ١٩٦٢ حتى الآن .

٤ - مشروع معهد بحوث البترول العربي .

موقف مشروعات البترول العربي التي حاولت الجامعة العربية تنفيذا

المشروع	نشأته ودراسته	موقفه الحالي
١ - اتفاقية تسويق السياسة البترولية	اقترحته العراق عام ١٩٥٩ وانتهت دراسته عام ١٩٦٠	صدقت عليه أربع دول فقط سوريا - العراق - الاردن - ج.م.ع.
٢ - مشروع ناقلات البترول	اقترحتها السعودية عام ١٩٥٧ وانتهت دراسته عام ١٩٦١	صدقت عليه ثلاث دول فقط سوريا - العراق - ج.م.ع.
٣ - مشروع انايب البترول	اقترحته السعودية عام ١٩٥٧ وانتهت دراسته عام ١٩٥٩	أرجى البت فيه منذ عام ١٩٦٢
٤ - مشروع معهد بحوث البترول	اقترحته لبنان عام ١٩٥٩	لم تنته دراسته بعد
٥ - مشروع الشركة العربية للبترول	اقترحته الاردن عام ١٩٦٣	لم تنته دراسته بعد

الامرام - ٥ يناير ١٩٦٨

٢) ان عدم الدجاج في تنفيذ مشروعات الجامعة العربية الهنرواية له أهمية :

١ - أهمية الاجراءات التي تتخذها الجامعة العربية في دراسة وإعداد الشروط :

وتتولى هذه الدراسة لجنة من خبراء الهنرول العربي يطولون مختلف المستويات العربية . وقد عقدت هذه اللجنة مقرة اجتماعات خلال الفترة من يوليو ١٩٥٦ إلى أغسطس ١٩٦٦ . وفي أغلب الأحوال يتغير مظهر الدولة في اللجنة من سنة إلى سنة أخرى وهو أدى ذلك إلى أن تستفيد دراسة المشروعات وقتها طويلا مثل :

أ - اهتمامات لتسويق السياسة الهنرواية أبريل ١٩٥٩ ولم تترك دراسة بحث .

ب - مشروع خطوط الانابيب وقد استغرق بحثه من مايو ١٩٥٧ إلى مارس ١٩٦٠

ج - مشروع الشركة العربية للهنرول من أبريل ١٩٦٣ ولم تترك دراسة بحث

د - مشروع مركز بحوث الهنرول من أبريل ١٩٥٩ ولم تترك دراسة بحث

ولذلك يجب أن تكون اجراءات دراسة المشروعات أكثر جديده بأن يتفرغ مسئول

الدول الأعضاء لدراسة المشروعات لحين الانتهاء منها .

٢ - عدم ملائمة بعض المشروعات للتطورات الهنرواية :

تكونت مؤسسات وطنية في الدول العربية تتولى جميع الانشطة الهنرواية وتشكلت المؤسسة المصرية للهنرول في ج . ع . م . ومؤسسة الهنرول والمعادن في السودان وهيئة الهنرول في سوريا وشركة النفط الوطني بالعراق وشركة النفط الوطنية بالكويت وشركة سوغاتراك بالجزائر .

وتقام هذه المؤسسات الوطنية في الدول العربية بتمارين مع مشروع تكون شركة هنية للهنرول تتولى شئون التنقيب عن الهنرول واستغلاله . لأن كل دولة عربية تحلى الافضل في هذه الاعمال لشركتها الوطنية . ولذلك يجب تدعيم هذه المؤسسات الوطنية وتكوين اتحاد عام يضم جميع هذه المؤسسات وتبادل الخبرة الفنية والادارية .

٣ - اختلاف الانحاء الاقتصادية للدول العربية :

يرغم الترابط الطبيعي بين الدول العربية فانها تختلف فيما بينها من حيث

كثافة السكان وأجمالى الناتج القومى ، ومن حيث مقايير الاتفاق ويمكن تصنيف
لعموم من الدول العربية :

- ١ - دول ذات كثافة قليلة من السكان مع وفرة فائضها القومى مثل الكويت
- ٢ - دول تتميز بكثافة السكان الذين يحتاجون الى مزيد من السلع والخدمات
والى المشروعات الانتاجية .

وتختلف استجابة الدول العربية للمشروعات التى تحتاج الى تمويل كبير ومعتد
مشروعات البترول تحتاج الى تمويل كبير ، فالدول التى تقل مواردنا عن مصروفاتها يتحضر
عليها المساهمة فى هذه المشروعات مساهمة ايجابية .

مشروعات الناقلات :

يزيد من أرباح الدول العربية - ازياج انتاج - وأرباح نقل بحرى .

مشروع الانابيب لنقل البترول عبر الاراضى العربية :

يزيد هذا المشروع الدول المنتجة للبترول .

مشروعات تصنيع البترول :

ان وجود دول عربية مظلة على البحر الابيض المتوسط فى مواجهة المصروف
الأوربية الكبيرة يجعل لهذه المنطقة أهمية كبرى كمركز لتكرير وتصنيع البترول . وتستطيع
هذه الدول أن تستفيد من هذا الموقع الجغرافى ، والعقبة فى ذلك هو التمويل ،
لذلك تظهر أهمية اتخاذ الاجراءات الاقتصادية التى تحمى الاموال العربية البترولية
تستثمر فى مشروعات البترول .

الاهرام - ٦ يناير ١٩٦٨

ثانياً : البترول في البلاد العربية :

البترول وسياسة التعاون لتطوير الاقتصاد العربي

أثارت الدول العربية أطماع القوى الاستعمارية وذلك لنمير هذه الدول

بميرتين :

١ - الموقع الاستراتيجي الهام للدول العربية

٢ - البترول

وقد فرضت الدول الاستعمارية على هذه الدول بسطتها بالقوة العسكرية والأساليب السياسية والاقتصادية لاستغلال ثرواتها البترولية ، ولتستفيد من المواقع الجغرافية بنقل البترول عبرها بأرخص الوسائل .

ولكن بدأت بعض الدول العربية الخروج على الأوضاع السائدة :

١ - ظهور القوى التحررية في ج . ع . م . واطلاقها في عمليات التصنيع والتمير خارج نطاق الاحتكارات العالمية .

٢ - تحرير الجزائر ، ونجاحها في تطوير علاقاتها البترولية مع فرنسا .

٣ - ظهور القوى الثورية في العراق ، وانتزاعها الكثير من المناطق التي تسيطر عليها شركة بترول العملاق .

٤ - ظهور القوى الثورية في سوريا .

٥ - الضغط الذي تمارسه شركات البترول من وقت لآخر من السعودية والمكسيك وليس للمظالمية بمزيد من الملأدات .

وقد أثارت هذه الأحداث خوف المستفيدين من البترول العربي فلجأت السياسة

المدوان مستخدمة أداتها إسرائيل .

ولذلك يجب على الأمة العربية أن تختار بين :

١ - ترك الأمور تسير في مجراها لصالح القوى الاستعمارية ، فيفتح لها بساط عريض لاستغلال الثروات العربية .

٢ - أن تتمسك الدول العربية بشمسها في مواجهة القوى الاستعمارية

ان الثروة البترولية في الأرض العربية برفء دفا ضها تتنافس د رجاها وسيااسى
الهوم الذى تنفسد فيه .

لذلك يجب الحافطة على ثروات الدول العربية من أن يستنفذ دون الحصول
على حقوقها الطبيعية ضها .

أهداف التسامح العربى :

- ١ - مواجهة المد وان الصهينسى باستخدام كافة الامكانيات البشرية والاقتصادية :
 - ٢ - تسويق الجهود العربية باجماعها على تعديل أسعار البترول ومساهمة شركاتها
الوطنية فى استغلال مواردها وتصنيع أكبر قدر ممكن من البترول محليا .
 - ٣ - الاراضى المالحة للزراعة التى تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون فدان موزعة بين سوريا
والصراق والسودان والجزائر .
 - ٤ - الثروة الحيوانية كالثروة الموجودة فى السودان (٢٢ مليون رأس من الغنم
والبقر والجمال) .
 - ٥ - الثروة المعدنية التى ثبت وجود بعضها بكميات اقتصادية .
- الاهرام - ١٩٦٧/٨/٢٧ .

البترول وتنمية الدول العربية

تحتل الدول العربية أغنى دول العالم بتروليا ، فهى تنتج حوالى ٣٠% من
أنتاج العالم أجمع وتحتزن فى أرضها حوالى ثلثى المخزون من البترول فى العالم .
ولكن البترول مورد طبيعى لا يتجدد فها يستخرج منه لايمضى ثانية بل تنفقد ،
البلاد ة وذلك على المكس من الأنتاج الزراعى أو الصناعى ، فالأرض الزراعية تجدد محصولها
كل موسم ، والمصنع يجدد انتاجه كل يوم ، أما حق البترول فيقتصر تد رجاها ، وسيااسى
اليوم الذى ينفذ فيه نهائيا . والدليل على ذلك ما يحدث الآن فى الولايات المتحدة التى
تنتج سنويا حوالى ٣٠٠٠ مليون برميل من المخزون لديها وقدره ٤٨٠٠٠ مليون برميل
أى بنسبة ١ : ١٣ ، وفنزويلا تنتج ١٢٠٠ مليون برميل من المخزون الذى تناقص للسى

١٧٠٠٠ مليون برميل أى بنسبة ١ : ١٥ • وقد تتنافس الانتاج بتنافس الدخل • فإذا
يكون مصر الدول العربية التى تعتمد اعتمادا أساسيا على البترول كدور للدخل • إذا
لم تستخدم عائداتها من البترول فى بناء قاعدة اقتصادية تدر عليها دخلا متجددا •

عائدات البترول الحالية :

عائدات البترول (مقدرة بملايين الدولارات)

السنة	الكويت	السعودية	المراق	قطر والبحرين وأبوظبى	ليبيا	الجزائر
١٩٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٩٣	٤٧	-	-
١٩٥٧	٣٣٨	٣٢٣	١٣٧	٥٧	-	-
١٩٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٢٤	٧٢	-	-
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٤٣	٦٩	-	-
١٩٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٦٦	٧٠	٣	-
١٩٦١	٢٦٤	٣٩٦	٢٦٦	٧٠	-	-
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٢٦٧	٧٥	٣٩	-
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٠٨	٨٣	١٠٩	-
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٣٥٣	٩٥	١٩٧	١٨٤
١٩٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٣٦٨	١٢٠	٤٢٢	-
١٩٦٦	٦٧٢	٧٥٤	٣٨٨	١٣٨	٥٢٠	-

مدى استخدام هذه العائدات :

تستخدم بعض الدول عائداتها استخداما كاملا فى مشروعات التنمية الاقتصادية
ولكن أكثرها لا يستخدم بقدر كاف • ولعل الكويت فى مقدمة الدول العربية التى ينفق
دخلها على احتياجاتها بقدر كبير • وهناك بعض الدول العربية الأخرى كليبان وسوريا
والاردن والجمهورية العربية المتحدة فى حاجة الى الأموال لتنفيذ مشروعاتها الإنشائية
الضخمة وتضطر فى كثير من الأحوال الى اقتراض الأموال الأجنبية •

مجالات استخدام هذه المعادلات :

١ - صناعة البترول :

- أ) لانزال الشركات الأجنبية تتولى هذه العمليات ، ولكن التطورات الاقتصادية في
والسياسية للعالم العربي يستوجب أن تتولى المؤسسات الوطنية شئون هذه الصناعة ،
وقد اتجهت دول عربية كبيرة هذا الاتجاه كالجائر والكويت والمراق و ج * ع * م *
فظهرت المؤسسات الوطنية ولكنها لا تمثل الا جزءا صغيرا من النشاط البترولي ،
ب) وهناك عمليات نقل البترول من حقوله الى أسواقه .
ج) ومشروعات تكرير وتصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي ، وهو من المشروعات الحيوية
للعالم العربي التي يمكن إقامة مشروعاتها على شواطئ البحر الابيض في مواجهة
أكبر الاسواق العالمية .
د) وهناك أيضا مشروعات تسويق المنتجات البترولية .

٢ - مشروعات التنمية :

منها مشروعات توفير المياه في الاراضي الصحراوية التي تنضب آبهارها نتيجة زيادة
الاستهلاك . وكذلك مشروعات الري لزراعة المساحات الشاسعة من الاراضي الصالحة
للزراعة ، ومنها مشروعات تنمية الثروة الحيوانية ، ومشروعات تنمية الموارد المعدنية
التي ثبت وجود بعضها بكميات اقتصادية مثل الكبريت الصخري في المراق ، والحديد
والفوسفات في شمال أفريقيا .

تنسيق الجهود العربية :

اجتمعت للأمم العربية المقومات التي تمكنها من تكوين وحدة اقتصادية كبرى
ذات شأن في المجال الدولي ، ولكن تفتت هذه الوحدة وتحالف الدول والشركات
على استغلالها أفقدتها الكثير من عناصر القوة .
وما من شك أن الخلاص من ذلك رهن بالتعاون العربي ومن أهم مجالات
هذا التعاون :

١ - مواجهة الشركات الاجنبية :

تستطيع الدول العربية بفرد ها عن طريق الاجماع أن تضع هذه الشركات أمام الأمر الواقع وتحصل على حقها الطبيعي من البترول ، سواء من حيث إحصاءة المائدات أو اسهام المؤسسات الوطنية في نشاط هذه الشركات .

٢ - تقوية المؤسسات الوطنية في الدول العربية :

يجب أن تتعاون الدول العربية لتتولى مؤسساتها الوطنية أكبر قدر من النشاط البترولي بأن تقدر مثلاً بأن يكون لمؤسساتها الوطنية حق الاسهام بنسبة ٥٠% أو ٥١% من أسهم الشركات الاجنبية .

٣ - الاسهام في تنفيذ مشروعات نقل البترول :

لمواجهة الزيادة المطردة في انتاج البترول العربي .

٤ - استثمار فائض المائدات في تعمير الدول العربية

٥ - استثمار فائض المائدات في تعمير الدول العربية :

وقد قامت الكويت بخطوات جديدة في هذا المجال باقراض الأموال لكثير من الدول العربية .

الاهرام الاقتصادي - ١٥ سبتمبر ١٩٦٢

١ - حرب البترول الخفية

لم يعد التعاون بين الدول العربية مجرد شعار ، وإنما أصبح ضرورة اقتصادية تفرض نفسها على كافة الدول العربية ، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدول تتعرض لحرب خفية توجه نحو البترول العربي والذي أصبح يتعرض لما يأتي :
- استنزاف أكبر قدر منه بأرخص الأسعار لصالح المستفيدين .
- محاولة اضعاف القدرة التنافسية للبترول العربي تدريجياً ، بالكشف عن موارد بديلة للبترول في غير الدول العربية وتطوير وسائل النقل .

ماذا يعني البترول بالنسبة للدول العربية :

- ١ - البترول مورد أساسي للدول العربية ، فهو يمثل ما بين ٦٠ - ٨٠ % من الدخل القوي للدول المنتجة للبترول وأكثر من ٩٥ % من عائد عملاتها الأجنبية .
 - ٢ - ما تحصل عليه الدول المنتجة للبترول لا يمثل إلا جزءاً من حقها الطبيعي من المائد عليها يتراوح بين ٧٥ - ٨٥ سنتاً للبرميل ، في حين أن البرميل الواحد يباع في الدول المستهلكة يحطى ٨٧٥ سنتاً للبرميل .
 - ٣ - الدول العربية لا تزال في بدء حياتها البترولية ، وما أنتجته حتى الآن لا يمثل إلا جزءاً صغيراً مما تحتزنه أرضها .
- ولكن البترول بالنسبة للدول العربية ثروة زائلة لا تتجدد وينضب انتاجه وقد يكسوف ذلك بعد ٥٠ أو ٧٥ سنة أو أكثر ولكنها فترة قصيرة في حياة الأمم .
- معنى هذا أن الدول العربية لا تحصل على حقها كاملاً من ثرواتها البترولية .

أزمات البترول :

أزمة إيران عام ١٩٥١ :

نشأت عقب تأميم البترول الإيراني وتوقف انتاجه ، لم يكن تأثيرها عميقاً لأن إيران لم تكن تتعتمد وقتئذ إلا ٧ % من انتاج العالم الخرى .

أزمة السويس عام ١٩٥٦ :

تعرضت أوروبا لنقص شديد في البترول بسبب إغلاق القناة ، وكانت هذه الأزمة حدثاً هاماً في تاريخ صناعة البترول لأنها كانت باعثاً ومحركاً للاستراتيجية الجديدة التي تتشكل في أممين :

- ١ - اتخاذ عدة احتياطات لمواجهة أزمات البترول العربى ، ومنها زيادة المخزون في دول غرب أوروبا ، واحتفاظ الولايات المتحدة بمخزون من البترول تحت الأرض .
- ٢ - وضع خطة طويلة المدى تهدف إلى إيجاد بديل لموارد البترول العربى من دول غير عربية .

أزمة يونيو عام ١٩٦٧ :

تسببت في إغلاق قناة السويس وأنابيب البترول وتوقف البترول لبعض الوقت ، وهذه الأزمة قائمة برغم ضخ البترول ويجند لها المستفيدون من البترول العربي ما في جيباتهم من أسلحة ، وعندئذ تكون الدول العربية بين أمرين :

- ١ - إما ترك الأمور تسير في مجراها في استغلال مواردهم واستنفادها تدريجياً .
- ٢ - وإما أن يدرك العرب مسؤولياتهم تجاه الأجيال الحاضرة والمستقبلية ، فيطالبون مجتمعين بحقوقهم الطبيعية ويستغلون عائداتهم أحسن استغلال .

أهداف الحرب الحقيقية :

- ١ - إيجاد طرق ووسائل بديلة لنقل البترول العربي إلى أسواق أوروبا
- ٢ - الكشف عن موارد بترولية في غير الدول العربية
- ٣ - إيجاد وسائل أخرى للطاقة غير البترول .

الاهرام - ٣ أكتوبر ١٩٦٧

٢- محاولات الدول المستفيدة لمحاربة البترول العربي

أرجعت أزمات البترول المتلاحقة المستفيدين من البترول العربي فاعطلقوا... يستغلون هذا الجورد وفي ذات الوقت يبذلون جهدهم للبحث عن طرق جديدة للنقل البترول ، وعن موارد بترولية بديلة وعن مصادر أخرى للطاقة .

أولا : محاربة الطرق العربية لمرور البترول : وهي أنابيب البترول وقناة السويس .

وقد ظهرت عدة محاولات لمحاربة هذه الطرق :

- ١ - مشروع حفر قناة بديلة لقناة السويس عبر إسرائيل تصل مابين حيفا على البحر الابيض وايلات على خليج العقبة .

- ٢ - بناء الناقلات الضخمة ويمكن باستخدام هذه الناقلات الدوران حول أفريقيا بأسمس مناسبة ، وتبلغ متوسط حمولتها ٢٠٨ آلاف طن .

ولكن هناك اعتبارات اقتصادية تحول دون التمدد في زيادة حمولة الناقلات

حمولة ٢٠٠ ألف طن وذلك في ضوء اعتماد الموانئ البحرية لاستقبالها ، وما يمكن أن تتعرض له الناقلات الكبرى من حوادث كحادث الناقلات (توري كامينون) التي تحطمت في بحر الشمال ونتج عنها خسارة فادحة .

ولمواجهة هذا الموقف يجب :

- دعم عمليات تمهيد القضاة

- تنفيذ مشروعات خطوط الأنابيب عبر الأراضي العربية

ثانيا : تنويع مصادر إنتاج البترول :

وذلك بالاهتمام بزيادة إنتاج البترول في شمال أفريقيا لايجاد منافس للبترول المشرق العربي ، ولكن ما اكتشف من هذا البترول كان بترولا عربيا .

- لذلك انطلقت الجهود في نيجيريا لتبحث عن البترول

- ثم نظمت الانظار إلى أوروبا الغربية رغم ضعف إمكاناتها

- وطالبت الصحافة الغربية بتشجيع عمليات البحث عن البترول في بحرال الشمال ^{وفي} هولندا .

ثالثا : تنويع مصادر الطاقة :

بالكشف عن موارد للطاقة تفي أو تقلل الاعتماد على البترول مثل الطاقة النووية

فتحل محل الفحم والبترول الصناعي .

وتهتم أمريكا بالبترول الصناعي لوجود كميات من الفحم والطفلة البترولية في أراضيها

ولارتفاع تكلفة البترول الطبيعي ومنعد أمريكا عن المناطق الكبرى المنتجة للبترول .

مواجهة هذه المحاولات :

يجب أن تقابل هذه المحاولات جهود عربية صادقة على أساس عمل واقعي

بعيدة عن الانفعالات .

الاهرام - ٤ أكتوبر ١٩٦٧

٣- أهداف التعاون العربي لمواجهة الحرب على البترول

يمكن تحديد أهداف الدول العربية في مواجهة هذا الموقف بالمحل على :

زيادة عائدات البترول :

حصول الدول العربية على حقها الكامل من عائدات البترول لا يتحقق الا بتسليم الدول باستثمار مواردها بنفسها ، مع المحافظة على القدرة التنافسية ، ولتحقيق هذين الهدفين يجب العمل على :

١ - تطوير علاقة الدول العربية بشركات البترول :

ذلك أن شركات البترول الكبرى تسيطر على معظم مناطق البترول العربي بالانفراد بالعمل دون اشتراك القطاع الوطني ، كما تقصر نشاطها على عمليات الانتاج دون تصنيع أو تكرير ، لذلك يجب أن تحمل الدول العربية على تطوير علاقاتها بهذه الشركات ، بالاسهام ايجابيا في عملياتها بالمشاركة في رأس المال بنسبة لا تقل عن النصف ، والعمل على تصنيع جزء من الانتاج محليا ، وهذا الاجراء لا يتحقق الا بتفاهت من الدول العربية لمواجهة الشركات بهذه المطالب .

٢ - اقامة مؤسسات البترول الوطنية :

لاستغلال موارد البترول بمفردها أو بالاشتراك مع الخبرات الاجنبية ، وقد قامت عدة مؤسسات عربية للبترول في البلاد العربية ولكنها لا تزال في بد ، مراحل نشاطها ، وتحتاج الى تدعيم كيانها وقدرتها واستفادة كل منها بخبرة الاخرى وتجانسها والتعاون فيما بينها .

٣ - العمل على تماسك أسواق البترول :

فقد تدهورت أسعار البترول بسبب ظهور مجموعة الشركات المستقلة ، وتزايدت الحاجة البترول الروسي ونزوله الى الاسواق . لذلك يجب أن تتضامن الدول العربية وكذا الدول الاخرى المنتجة للبترول لتحديد ما يجب انتاجه ليماسك سوق البترول .

ثانياً : فيما يتعلق بالمحافظة على القوة التنافسية للبترول العربي :

وهوكون ذلك عن طريق :

١ - مشروعات نقل البترول العربي :

لمواجهة الزيادة المطردة سنوياً من البترول المنتج التي تنقل عن طريق قسائم السويس أو عن طريق خطوط الانابيب ، لذلك يجب دعم عمليات تحقيق قناة السويس وتنفيذ مشروعات أنابيب البترول عبر الأراضي العربية .

٢ - توثيق التعاون مع الدول المستهلكة للبترول :

ذلك أن الدول المستهلكة تعتبر أقل الدول مساهمة في مشروعات تنمية الموارد في حين تملك أمريكا وبريطانيا حوالي ٨٠% من الاموال مع أنها لا تستهلك الا قدراً ضئيلاً ، وتقوم بدور الوسيط بين الدول المنتجة والمستهلكة .

على أن يكون قوام هذا التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة تعاوناً متكافئاً عن طريق اشتراك المستهلكين في انتاج البترول مقابل اشتراك المنتجين في تسويق البترول في مناطق الاستهلاك .

الإهرام - ٥ أكتوبر ١٩٦٧

الاتجاه الصمودى لأسعار البترول العربى

أصبحت زيادة عائدات البترول العربى أهم مايشغل بال الدول العربية بحسب أن تقرير استئناف ضخ البترول ، وكانت ليبيا أولى الدول التي طالبت برفع الاسعار وبدأت منظمة الدول المصدرة للبترول وهي تتكون من السعودية والكويت والمراق وليبيا وايران وفنزويلا وقطر ، اجتماعاتها وكان أهم ما تناوله البحث هو رفع أسعار البترول العربى

قصة أسعار البترول :

قبل ١٩٤٣ :

كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول المنتجة للبترول في العالم فكان للبترول سعر معلن في خليج المكسيك باعتباره مركز التصدير الاساسى للبترول في العالم . ثم

يتحمل المشتري أيضا أجرة شحن البترول من خليج المكسيك الى نقطة التسليم • فلذلك اشترت مصر البترول من الكويت فانه يضاف لسعر الشراء أجرة نقله من خليج المكسيك الى مصر وليست من الكويت الى مصر •

فيما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٨ :

نتيجة لشكوى البحرية البريطانية ، خفضت الشركات سعر الخام العربي وأصبح يضاف الى سعره أجرة النقل الحقيقية من نقطة الشحن الى ميناء التسليم فقط •

فيما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ :

حدثت تغييرات جوهرية :

- ١ - أصبحت أمريكا لا تصدر البترول بكميات تذكر •
- ٢ - بدأت شركات البترول في تطبيق مبدأ اقتسام الارباح بينها وبين حكومات الدول المنتجة ، بعد أن كانت تمنح هذه الحكومات اقل من ثلثه ، وأصبح ارتفاع السعر يترتب عليه حصول الدولة المنتجة على مزيد من المائدات •
- ٣ - اشكت المؤسسة الاقتصادية لتنمية أوروبا من ارتفاع أسعار الخام عفا عن خفضه من ٢٢ الى ١٧ دولار للبرميل أي بحوالى ٥١ سنتا للبرميل •

فيما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٧ :

ارتفعت أسعار البترول ، وكانت أسباب ذلك أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦ فمما

بين ٥٧ - ١٩٦٠ •

بعد اعادة فتح القناة بدأت سلسلة خفض أسعار البترول نتيجة لوجود فائض

للبنترول :

- ظهور البترول الروسى فى الأسواق الأوروبية
 - نجاح الشركات فى اكتشاف موائد بترولية خارج أمريكا
- فانخفض سعر البترول العربى فى فبراير ١٩٥٩ من ٢٠٨ الى ١٩ دولار للبرميل •

قيام المنظمة ودورها :

انشئت المنظمة فى بغداد فى سبتمبر ١٩٦٠ ، وكانت الدول الاعضاء المؤسسة العراق ، الكويت ، السعودية ومعهما ايران وفنزويلا ثم انضمت قطر ، ليبيا ، أندونيسيا •

- وقد كان الحافز على تكوين المنظمة هو تخفيض الاسعار المملنة للبترول المصري •
فبعد تخفيض الاسعار عام ١٩٥٩ ، اتخذ المؤتمر المصري قرارا بدهوة الشركات التي
التشاور مع الحكومات قبل ادخال أى تعديل على الاسعار ، ولكن الشركات خفضت الاسعار
• مرة أخرى عام ١٩٦٠

لذلك كان من أهداف المنظمة الرجوع بأسعار البترول الى ماكانت عليه قبل ١٩٥٩ •

تنفيذ الأتـاوة :

أثار مؤتمر البترول المصري بالاسكندرية عام ١٩٦١ فكرة تنفيذ الأتـاوة ، وهي
أن تدفع شركات البترول للدولة من الانتاج عينا أو قيمة هذه النسبة نقدا بالاضافة التي
ماتدفعها الشركة الى الدولة كضرائب ، فوافقت الشركات على ذلك بشرط تخفيض أسعار
البترول المملنة •

المحاولات الاخيرة لرفع الأسعار :

١ - المحاولة الليبية :

طالبت الشركات برفع أسعار البترول الليبي وتعتمد في ذلك ، على ارتفاع أسعار
البترول في العالم ، وارتفاع تكاليف نقله ، وانخفاض أسعار البترول الليبي
الاسعار العالمية •
ولاتقبل الشركات وجهة النظر الليبية ، لأن البترول الليبي بأسعاره الحالية يجسد
منافسة من بترول الجزائر وبترول العراق الذي يباع بأسعار منخفضة •
لذلك يجب التعاون بين الدول العربية المنتجة للبترول للعمل على تماسك أسعار
البترول وأسعاره •

٢ - محاولة منظمة الدول المصدرة للبترول :

اجتمعت في روما في ١٥ سبتمبر وأهم مآثولاته أسعار البترول ، وخاصة
فيما يتعلق بإزالة الخصم على الاسعار المملنة مقابل تطبيق مبدأ تنفيذه
الاتاوة ، الذي قبلته بعض الدول ، وذلك لزيادة عائدات الدول العربية •

٣ - تعاون الدول المنتجة لرفع الاسعار :

لذلك لا يكفى تعاون الدول المصدرة ، بل يجب تعاون الدول الشريكة
المنتجة للبتترول مثل ايران وفنزويلا وأندونيسيا ، والاتحاد السوفيتى
وذلك لرفع الاسعار .

الاهرام الاقتصادى - ١٥ أكتوبر ١٩٦٧

٣-١ النقل البحري للنفط الخام

القناة • • والبترول • • ومستقبل الشرق

عندما يحتتم وصول البترول الشرقى الى دول العالم الشرقى ينتابها انفعالات عديدة
تغير عنها صحافتها وتنادى بحدثة اقتراحات :

١- تأمين طرق مرور البترول :

عندما تحدث الازمات ويتوقف مرور الناقلات فى قناة السويس أو يتوقف نقل البترول
فى الانابيب التى تمر الاراضى السورية والاردنية واللبنانية ، فيتمذر نقل البترول الى دول
أوربا الذى يصلها مرء مليون برميل يوميا أى حوالى ٦٠% مما تستهلكه أوربا ، فتضطر الى
نقل البترول بواسطة الناقلات حول أفريقيا ، فيحتاج الى وقت أول ، فترتفع أسعار المنتج
البترولى نتيجة لارتفاع أسعار الناقلات .

ومن الاقتراحات المديدة لتفادى هذه الازمات :

١ - انشاء خطوط أنابيب بترول تمر فى بلاد غير عربية ، مثل خط الانابيب الذى يمر

تركيا ، ولكن تكتنفه صعوبات نظرا الى طبيعة المنطقة الجبلية . وخط أنابيب

ايلات - حيفا ويواجه صعوبة نقل البترول عبر خليج العقبة وهى منطقة عربية .

٢ - انشاء قناة عبر اسرائيل تصل البحر الابيض بخليلج العقبة موانئ لقناة السويس ،

والمشروع خيالى ويحتاج الى نفقات باهظة . ورغم ارتفاع تكلفة المشروع ، فان المائد

من نقل البترول الآخذ فى الازدياد مكفيل باسترجاع هذه الاستثمارات وتحقيق ربح

للمشروع . ولكن الصعوبة التى تموق تنفيذ هو مروره عن طريق خليج العقبة وهى

منطقة عربية .

٣ - بناء ناقلات البترول الضخمة لخفض أسعار نقل البترول . وأصبحت هذه الناقلات

من حمولة ١٠٠ ألف طن أو أكثر ، منها ٣٤ ناقلة من حمولة ٢٠٠ ألف ، ٢٠٧ آلاف طن .

ولكن هناك اعتبارات تحول دون التمدى فى زيادة حمولة الناقلات ، وذلك فى ضوء

استعداد الموانئ البحرية لاستقبال الناقلات الضخمة التى تزيد حمولتها على ذلك وما يمكن

أن تتعرض له من حوادث كحادث الناقله (توري كامينون) التي تحطمت في بحر الشمال وتسببت في تلوث شواطئ بريطانيا وفرنسا .

معنى هذا أن الاعتماد على زيادة حمولة الناقلات لتفادي المرور في قناة السويس له حدود اقتصادية يتمذرتجاويزها في الوقت الحاضر ، وهناك أيضا المالح الاقتصادية لدول البحر الابيض التي ترتبط بصيرها بازدياد تدفق البترول في قناة السويس .

* مصادر إنتاج البترول :

ايجاد مصادر مختلفة لإنتاج البترول في مختلف الدول العربية كي تتنافس فيما بينها فتستفيد من ذلك الشركات والدول المستهلكة . من ذلك :

أولا : الاهتمام بزيادة إنتاج البترول من شمال أفريقيا : وقد بلغ إنتاج ليبيا حوالي ١٧ مليون برميل يوميا ، وإنتاج الجزائر إلى ٧٥٠ ألف برميل ، واكتشفت حقول جديدة في تونس والجمهورية العربية المتحدة وفي نيجيريا اندفعت الشركات إلى البحث عن البترول وفي أوروبا الغربية لم تتوقف جهود الشركات في عمليات البحث عن البترول رغم ضعف الامكانيات البترولية . وقد حفر في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٥ حوالي ٣٢٦٠ بئرا للكشف عن البترول فلم يرتفع الإنتاج إلا من ٤٠ إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا . وقد طالبت الصحافة بتشجيع عمليات بحر الشمال . كذلك تحاول إيطاليا البحث عن البترول على الشاطئ الإيطالي وسفطت الصحافة على فنزويلا والارجنتين لتزيدها من نشاطهما البترولي .

ثانيا : تنويع مصادر الطاقة :

وقد اهتمت دول العالم الغربي باستخدام الطاقة الذرية أو إنتاج البترول الصناعي الذي يستخرج من الفحم أو من النوى والطين البترولي . وتهتم أمريكا اهتماما خاصا بهذا المورد وقد شجعها على ذلك :

أ - وجود كميات كبيرة من الفحم والرمال أو الطاقة البترولية في الولايات المتحدة .

ب - ارتفاع تكلفة إنتاج البترول الطبيعي .

ج - بعدها عن المناطق الكبرى المنتجة للبترول في الشرق الاوسط .

وتحاول كندا انتاج البترول الصناعي من الرمل البترولى ، وقد بدى عملا بتشييد
احدى الوحدات الانتاجية خلال هذا العام لانتاج ٤٥ ألف برميل يوميا .

وتحاول الولايات المتحدة انتاج البترول من مخور الطفلة البترولية المنتشرة فى ولايات
كولورادو ، ومونتانا ، ويوتا ، ويقدر انها تحوى ١٧٤٠ بليون برميل يمكن أن يستخرج
منها حوالى ٨٧٠ بليون برميل أى أكثر من مثلى البترول المخزون فى العالم .

فهل ينجح الغرب فى الاستغناء عن البترول العربى وطرق المرور العربية ؟

وان ساعى الدول الغربية لتفادى نقل البترول عبر الاراضى العربية لم تنجح الا فى
محاولة استخدام ناقلات البترول الضخمة ، ولكن وجود اسرائيل والسلاح لها بالمرور
فى خليج العقبة يفتح مجالا لنقل البترول عبر اسرائيل .

كذلك لم تنجح محاولات الغرب حتى الآن فى اكتشاف موارد بترولية تنافس البترول
العربى فى غزارة الانتاج .

الاهرام الاقتصادى - أول أغسطس ١٩٦٧

ماذا يعنى استمرار اغلاق قناة السويس

ترتب على اغلاق قناة السويس خلال كبر فى نقل البترول ، فبعد أن كانت الناقلات
تقطع المسافة فى ٤٣ يوما عن طريق قناة السويس ذهابا وايابا ، فاذا بها تحتاج الى
٦٩ يوما بسبب الدوران حول أفريقيا بزيادة قدرها ٢٦ يوما أى ما يوازي ٦٠ % ، ومصنعي
هذا أن تزداد حمولة الناقلات اللازمة لنقل البترول من الخليج الى أوروبا .

ومن ثم كان التهاافت على استئجار الناقلات فارتفع ثمن نقل برميل البترول من ٣٥ سنتا
الى ٢٤٠ - ٢٧٠ سنتا .

فى دول أوروبا الغربية :

ارتفعت أجور النقل من ٣٥ سنتا للبرميل الى ٢٤٠ - ٢٧٠ سنتا للبرميل ، ولكن
لم يتأثر بهذا الارتفاع سوى ٣٣ % من البترول ، ذلك أن شركات البترول تملك بنفسها بعض

الناقلات وتستأجر جزئاً آخر منها على آجال طويلة بأسعار منخفضة ، واستمرار إغلاق القناة ستنتهي عقود الناقلات الموقرة ، وتتحول الى عقود جديدة على أساس الاسعار العالية . كما تستورد أوروبا بعض احتياجاتها من بترول فنزويلا وأمريكا - رغم ارتفاع أسعاره - حوالي مليون برميل يوميا مما يزيد أعباء أوروبا بحوالي ٥٠ مليون دولار شهريا .

ولم ترتفع أسعار منتجات البترول الا بمقدار ٥ دولارات للطن بينما ارتفعت أسعار النقل ١٤ - ١٦ دولارا للطن ، ذلك أن أسعار النقل المرتفعة لم تؤثر الا على حوالي ٣٣٪ فقط للأسباب التي ذكرناها ، ولكن لا يتمتع بهذه الميزة غير الشركات الاقتصادية الكبرى أما الشركات الاوربية الصغيرة فهي تتعرض لازمة حادة لانها تنقل البترول بالاسعار العالية . وارتفعت أسعار نقل البترول في اليابان ، ولكنها لم تتأثر لأن ٩٤٪ من الناقلات التي تنقل اليها البترول لا يزال مؤجرا بالاسعار الرخيصة .

ولذلك فان استمرار إغلاق القناة سوف يضطر اليابان الى تجديد عقود نقل البترول على أساس الاسعار المرتفعة ، وبذلك ترتفع أعباءها .

في دول الخليج العربي

تعتبر المسافة من الخليج العربي الى غرب أوروبا أطول بكثير من المسافة بين فنزويلا وأمريكا وشاطئ غرب أوروبا ، وأصبح عدد الناقلات هو الذي يحدد مقدار انتاج هذه المنطقة ، وقد فضلت بعض الشركات أن تنقل البترول من فنزويلا وأمريكا بعد زيادة انتاجها بدلا من نقله من الخليج العربي ، والسبب في هذا هو عدد الناقلات واستمرار إغلاق القناة .

الاهرام

٦ أغسطس ١٩٦٧

ندوة البترول

دعا " الأهرام " الى ندوة خاصة لمناقشة موضوع تنمية موارد البترول في مصر * وقد ساهم في هذه الندوة عدد من المختصين بشئون البترول بأعداد بحوث علمية عن عمليات الكشف عن البترول وتنمية الحقول ومقاولاتها ونقل البترول * وقد قدم هذه البحوث : الاستاذ محمد عبد المنعم غراب والدكتور مصطفى السيوطي والمهندس حسن الدوي والدكتور مراد البشاروي والمهندس من محمد توفيق شوقي والمهندس من عز الدين رفعت والدكتور محمود أمين * واشترك في مناقشات الندوة الاستاذ جلال ثابت والمهندس من هنري شنوده والاستاذ البير بدرالى والدكتور عبد الستار المكاوي والاستاذ ابراهيم نافع * وقد أعد الملخص الدكتور محمود أمين وهما :

- أولاً : نتائج عمليات الكشف عن البترول
- ثانياً : اعداد حقول البترول ومقاولاتها
- ثالثاً : مناطق البترول المطلوبة
- رابعاً : عوائق تنمية موارد البترول
- خامساً : خلاصة التجربة والدروس المستفادة منها

وقد تركزت عمليات تنمية موارد البترول في مصر عام ١٩٥٨ واستمرت قاصرة على المناطق المجاورة لخليج السويس وتولتها مجموعتان من الشركات العالمية : أولهما : شركة آبار الزيت المملوكة لشركة شل وشركة البترول البريطانية ، وثانيهما : شركة اسو ستاندر وشركة موبيل أوويل الأمريكيتان * واستمرت تواصل عملياتها الى عام ١٩٥٠ حين أوقفت المجموعة الاولى عمليات التنمية وانسحبت المجموعة الثانية *

ومنذ عام ١٩٥٢ قامت في البلاد ثلاثة مشروعات لتنمية البترول : أولها : مشروع الشركة الشرقية للبترول الذي بدأ سنة ١٩٥٢ باشتراك القطاع الوطني مع الشركة الدولية للزيت وتركز نشاطه في الشاطئ الشرقي لخليج السويس * وثانيها : مشروع الشركة العامة للبترول وبدأ سنة ١٩٥٢ بواسطة القطاع الوطني منفردا * وتركز جهوده في الشاطئ الغربي * وثالثها : مشروع المقود الجديدة وتضمن تنمية

موارد البترول في مياه خليج السويس والدلتا والصحراء الغربية وبدأ في عام ١٩٦٣ باشتراك القطاع الوطني مع شركات بام امريكان ونيليبس والشركة الدولية للزيت *

وقد تناول البحث المقدم من الاستاذ محمد عبد المنعم غراب نتائج المشروعات الثلاثة * وقد بلغ ما أنفق على عمليات الكشف عن البترول في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ حوالي ١٣٧ مليون دولار * وتحققت عدة اكتشافات بترولية أضافت الى رصيد البلاد من البترول حوالي ٣٩٣ مليون طن مع العلم بأن ما اكتشف من البترول حتى عام ١٩٥٠ بلغ حوالي ٨٠ مليون طن فقط وهذا يعني أن المناطق البترولية في مصر ذات مستوى من الخصوبة يصح بكشف كميات كبيرة كذلك نتج عن الدراسة أن ما تنوعه من أرض مظهر السويس يقل كثيرا عما تنوعه من مياه خليج السويس كذلك فإن مناطق الدلتا والصحراء الغربية تحتسج الى مزيد من الجهد للكشف عن موارد بترولية أخرى * وقد أوضح البحث مقارنة بين ما أنفق في مصر وليبيا ونتائج البحث فقد اكتشف في الخمسة عشر سنة الماضية في مصر ٤٠٠ طن مقابل ٣٠٠٠ طن في ليبيا وذلك مقابل الجهد المبذول في مصر وليبيا كالآتي : في فئوي الكشف - النسبة ١ : ٦ * في عدد الاقدام المحفورة - النسبة ١ : ٩ * والانفاق ١ : ١٤ * حظا لقد انفقت مصر في هذه الفترة حوالي ١٤٠ مليون دولار مقابل ٢٠٠٠ مليون دولار انفقها ليبيا *

وقد تناول البحث المقدم من المهندس حسن الدوي موضوع تنمية حقل بكر على خليج السويس الذي اكتشفته الشركة العامة للبترول سنة ١٩٥٨ وقد بدأ انتاجه سنة ١٩٦٠ وأمكن استرداد الاصول الرأسمالية في نهاية عام ١٩٦٥/٦٤ وعندئذ بدأ الحقل يحقق ربحا صافيا بلغ في نهاية ٦٦/٦٧ حوالي ٤٣ مليون جنيه كان يمكن زيادتها الى ٦ مليون جنيه لو توفرت الاجهزة البحرية المناسبة للحفر البحري *

وتناول البحث المقدم من الدكتور مراد البشلاوي موضوع تنمية حقل البلاعيم البحري الذي اكتشفته الشركة الشرقية للبترول عام ١٩٦١ وأوضح أنه تم حفر ١٦ بئرا من ٢٣ بئرا وأوضح أن عدم سرعة اتخاذ القرارات بشأن الاجهزة المستوردة لتنمية الحقل أسفرت عن نقص في الانتاج بلغت قيمته ٢٦ مليون جنيه سوف يبقى مدفونا في باطن الارض الى أن يتم طرح

في نهاية حياة الحقل بالإضافة إلى خسارة ١١ مليون جنيه أخرى ناتجة عن امالة فترة استخراج البترول لعدم حفر الآبار كاملة وسوف يستخرج في ١٢ سنة بدلا من ١١ سنة كما كان مقررا في البرنامج الزمني الاساسي .

وقدم المهندس محمد توفيق شوقي نموذجاً ثالثاً وهو حقل المرجان الذي اكتشفته شركة بان امريكان سنة ١٩٦٥ في مياه خليج السويس وقد أمكن اعداد ما يلزم لبدء الانتاج في ٢٠ شهراً . وبدء منذ مارس ١٩٦٧ ينتج بمعدل ٢٣٠٠٠ برميل يوميا ارتفعت تدريجياً الى ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا في نهاية سنة ١٩٦٧ ويستمر العمل لزيادة الانتاج الى أن يصل الى ٢٠٠٠٠٠ برميل يوميا في نهاية سنة ١٩٦٨ . وأوضح أن هذا النجاح يرجع الى وفرة النقد الاجنبي والاعتماد على طريقة المقاولات في تنفيذ العمليات مما يتيح للشركة فرصة استخدام أحدث الاجهزة وأكثرها كفاءة والاستفادة من التجربة العالمية في صناعة البترول . كذلك أوضح أن استثمارات الدولة في هذا المشروع تقدر بحوالي ٣٠ مليون دولار سوف يتم استردادها بالكامل في فترة لاتتعدى سنة واحدة من بدء الانتاج أي قبل منتصف ١٩٦٨ وأن الدولة خلال فترة انتاج الحقل التي تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة سوف تربح ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار .

وقدم الدكتور مراد البشلاوي للندوة بحثاً عن مقاولات الحفر أوضح فيه أن أعمال الحفر سوف تحتاج سبعة أجهزة للكشف عن البترول بالإضافة الى أجهزة الحفر وذلك يفتح مجال عمل كبير لمقاولات الحفر تحقق للبلاد فوائد كبيرة مثل تحقيق ربح قد يصل الى ٢٠% من ايرادات المشروع وتوفير عملات صعبة وتشغيل عدد كبير من الماملين وتدريبهم على هذه العمليات . كما أوضح أنه يمكن لشركة مصرية خالصة أو شركة مصرية مشتركة مع المقاولين الاجانب المتخصصين أن تحقق نجاحاً كبيراً بشرط التحلل من لوائح الماملين والاستثناء من لوائح المشتريات المعمول بها وكيفية الحصول على النقد الاجنبي المعمول بها بشركات القطاع العام مما لا يتفق اطلاقاً مع طبيعة مقاولات الحفر . والفرض الاساسي من ذلك هو أن يسمح للشركة باستخدام نسبة من النقد الاجنبي الذي يوفره المشروع للدولة في حدود ٢٠ % مثلاً لشراء قطع الغيار والصهارت وبذلك لاتحصل الشركة على نقد أجنبي من الدولة .

ومن خلال البحث المقدم من الدكتور مصطفى كمال الميوطى ناقشت الدراسة موقف المناطق التى لم تشملها بعد عمليات التنمية والتي تمثل جزءا كبيرا من الاراضى المصرية . وقد قسم البحث المناطق المصرية الى ثلاثة مناطق :

١ - مناطق لا يحتمل وجود البترول فيها : تمثل حوالى ١٥% من المساحة الكلية للبلاد وتشمل المثلث الجنوبي من سيناء وجبال البحر الاحمر وجنوب الصحراء الشرقية والغربية .

٢ - مناطق يجرى تنقيبها : وهى التى تعمل فيها شركات البترول فى منطقة خليج السويس والدلتا وشمال الصحراء الغربية .

٣ - مناطق لم تستكشف بعد : وهى مناطق شاسعة مساحتها أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ كم^٢ وتمتد فى شمال سيناء وحوض النيل وغرب وجنوب الصحراء الغربية وساحل البحر الاحمر .

أولا : منطقة شمال سيناء : مساحتها حوالى ٥٠.٠٠٠ كم^٢ وتقدر تكلفة العمليات بحوالى ٩ مليون جنيه أكثرها بالنقد الاجنبى للكشف عما يوجد بها من بترول .

ثانيا : حوض النيل : مساحة حوالى ٥٠.٠٠٠ كم^٢ وتقدر تكاليف الجهد الاستكشافى بحوالى ١٣ مليون جنيه معظمها بالنقد الاجنبى .

ثالثا : غرب وجنوب الصحراء الغربية : ورغم أنها من أكثر مناطق الجمهورية غنى من الناحية الجيولوجية إلا أن ما أسفرت عنه الابحاث البترولية فى ليبيا من نجاح يدعو الى التفاؤل فقد يكون هناك ارتباط بين هذه المنطقة وأحواض البترول فى ليبيا .

رابعا : منطقة ساحل البحر الاحمر : من جسمه الى الحدود المصرية السودانية حوالى ٤٠٠.٠٠٠ كم^٢ وتحتاج لحوالى ٤٠ مليون جنيه أغلبها بالعملة الصعبة بخلاف ما تحتاجه لاعداد الحقول .

آثار التأخير :

وقد تناولها البحث المقدم من الدكتور محمود أمين فذكر أن ما أنجز من مشروعات

في خلال الخمسة عشر سنة الماضية هي ثلاثة مشروعات فقط بالتحديد وأوضح أنه بالرغم من ارتفاع انتاج البترول بحصر من ٤٥ ألف برميل سنة ١٩٥٠ الى ١٥٠ ألف برميل سنة ١٩٦٦ أى أنه تضاعف حوالى ثلاث مرات فان ذلك يبدو متواضعا بالمقاييس الى المستويات العالمية ففي نفس الفترة تضاعف في أفريقيا ٦٠ مرة وفي أوروبا الغربية ٩ مرات وفي الكتلة الشرقية ٦ مرات. وأوضح أن التأخير في استغلال البترول يسبب خسارة أكبر من التأخير في تشييد المصانع ذلك أنه في الأولى يسبب خسائر مضاعفة لان الاستثمار في موارد البترول يولد عائدا كبيرا يبلغ أضعاف العائد من الأنشطة الصناعية الأخرى.

ما هي عوائق تنمية البترول في مصر ؟

في مقدمه لتوضيح الاجابة النهائية على هذا التساؤل أوضح المحلل للمقدم من الدكتور محمود أمين أن تنمية البترول تمر بمرحلتين :

الأولى : دراسة المشروع فنيا واقتصاديا بمعرفة الاجهزة المختصة بمثل مؤسسة البترول وشركاتها لاختيار أنسب طرق التنفيذ فنيا واقتصاديا بما يحقق للدولة أكبر اشباع ممكن في أقصر وقت مستطاع فاما أن تقوم الدولة بالاستعانة بالمستثمر الاجنبى الذى يتحمل المخاطرة في البحث والتمويل أو أن تقوم الدولة بتنفيذ للمشروع على مسؤوليتها وبامكانياتها الذاتية من أموال وقروض متحملة كافة المخاطر والاعباء . ومسئولية الفنيين والاقتصاديين في هذه المرحلة هي التمييز بين المناطق وتحديد ملائمتها لاي من الطريقتين.

الثانية : مرحلة اتخاذ قرار من سلطات الدولة باعتماد طريقة التنفيذ للمشروع وهو قرار يربط بين خطة تنمية البترول وبين اتجاهات السياسة العامة للدولة في شأن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية وهو أمر لا تستطيع السلطات العامة أن تتخذ فيه قرارا سليما الا اذا كان أمامها صورة دقيقة واضحة للمشروع فنيا واقتصاديا .

وللاجابة على السؤال الاساسى فان ما يحدث أحيانا أن دراسة المشروعات تخرج عن نطاقها الفنى والاقتصادى وتتأثر بما يصوره الفنيون لانفسهم من اتجاهات سياسية للدولة قد لا تتفق مع اتجاهاتها الحقيقية والتي لا يحرفها الا السياسيون الحقيقيون المسؤولون

ولذلك فان ازالة الحائقي الاساس تحدث بان تقوم الاجهزة الفنية والاقتصادية بدراسة
المشروعات دراسة مجردة من أية اعتبارات أخرى وان يحرص المستوفون من هذه الاجهزة
على توفير الجو اللازم لذلك ثم ترفع هذه الدراسة بأمانة ويمنح الى المستوفين السياسيين
لاتخاذ القرار بشأنها .

ويمكن الحائقي الثاني في أن مؤسسة البترول يمتد نشاطها من البحث عن الخام
الى انتاجه الى تسليمه الى تكريره الى نقله وتسويقه ومن ثم تدخلت وتحت مسؤوليتها
ما أصبح يمتد ها من مسؤوليتها الاساسية وهي التخطيط وتحقيقها في كثير من الامور
التفصيلية بما يترتب عليه تمثيل الكثير من القرارات وهو وضع لا يستقيم الا بتفريغ المؤسسة
للتخطيط العام للدفاع والتسويق بين أنشطته المختلفة مع جميع الشركات المتعددة لتكامل
نشاط مثل الانتاج والتكرير والتسويق مع تنسيق المؤسسة بين هذه المجموعات الثلاثة .

أوضحت دراسة ومناقشة التجربة البترولية التي شهدتها البلاد منذ ١٩٥٢ حتى
الآن الدروس الآتية :

١ - طبيعة المناطق : أصبح انطلاق عمليات التنمية في مختلف مناطق البترول أمرا أساسيا
في كافة عقود البحث أو طرته للحصول على نتائج بترولية كبيرة .

٢ - فترة التمويل الاجنبي الحر : وذلك يمكن من استخدام أحدث الاجهزة واكثرها
ملاءمة كما حدث في حقن المهرجان والملمين وأبوماض .

٣ - فترة الاجراءات : الخاصة بالامور الادارية والمالية للشراء والاستيراد مثلا مع توفير
أقصى قدر من الحوافز للعاملين حتى يندفع العمل بأقصى سرعة ومن ثم تظهر قيمة
الوقت .

٤ - تسوية المنازعات : ان ما حدث من نزاع بين الجانب المصري والامريكي في شأن حقن
مهرجان وترتب عليه تمثيل الحمل لفترة من الوقت ليس الا صورة مصغرة لما حدث من
نزاع بين الجانب المصري والاطالي في الشركة الشرقية للبترول مما تسبب عنه خسائر
لكلا الجانبين لكنها تكون أكثر جسامه للجانب المصري الذي يحصل على معظم الارباح .
ومن هنا تبدوا أهمية سرعة تسوية الخلافات والمنازعات التي تنشأ بين الشريكين المصري
والاجنبي .

وأخيرا : فان انتشار عمليات التنمية تستوجب دعوة الشركات والمؤسسات الاجنبية من جميع أنحاء العالم للمشاركة في تنمية موارد البترول ويسبق ذلك نشر كافة البيانات الخاصة بهذه المناطق لترغيب هذه الشركات حتى يتحمل رأس المال الاجنبى المخاطرة وبذلك تتوافر الدعامه الاساسية لعملية الانطلاق •

على أن ذلك لايعنى ابعاد الشركات الوطنية عن عمليات التنمية ولكن يعنى عدم الزج بهذه الشركات مفردة الا فى المناطق التى تضمن فيها المخاطرة فى البحث الذى أقصى الحدود وعندما يصبح فى مقدور الدولة تدبير التمويل الاجنبى الكافى لمواصلة العمل فى تنفيذ هذه المشروعات •

كما أن عمليات الكشف الجيوفيزيقي تستوجب العمل على تكوين شركات مصرية متخصصة للقيام بهذه المقاولات وتحتاج الى الاستعانة بالمقاولين المتخصصين والتمويل الاجنبى المادى والعلمى •

الأهرام ١٦ - ٢٠ فبراير ١٩٦٨

تطوابع جديدة وهامة فى النقل البحرى وأثرها على قناة السويس

الدور الأساسى لقناة السويس هو نقل البترول من الخليج العربى الى الأسواق (١)
الاوربية عبر البحر الابيض ان أن البترول هو السلعة الاساسية التى تنقلها ناقلات البترول فى القناة •

ولكن حدث تطور هام فى بناء الناقلات الضخمة للبترول التى تزيد حمولتها على ١٠٠ ألف طن والتى لا تستطيع عبور القناة مما يؤثر على زيادة دخل القناة •

وزاد الاهتمام ببناء الناقلات الضخمة بعد العدوان الاسرائيلى واغلاق القناة ففى يونيو ١٩٦٧ فارتفع عدد الناقلات الضخمة الى ١٨٩ ناقلة يبلغ اجمالى حمولتها ٤٠ مليون طن •

وقد أمكن التغلب على الصعاب التى تواجه الناقلات :

- ١ - فمعظم الموانئ الأوربية لا تستطيع استقبال الناقلات الضخمة ولكن أمكن التغلب على ذلك عن طريق النقل على مرحلتين •
 - ٢ - ومعظم أحواض السفن لا تتسع أيضا لبناء هذه الناقلات، وقد أمكن التغلب على ذلك ببناء الناقلات الضخمة على جزئين ثم لحامها أثناء التعميم •
- وترتب على إمكانية بناء الناقلات أن تعددت طرق نقل البترول من الخليج العربي الى أوروبا :

- ١ - نقل البترول بالانابيب عبر الصحراء ثم بالناقلات عبر البحر الأبيض •
- ٢ - نقل البترول من الخليج العربي الى أوروبا حول أفريقيا •
- ٣ - نقل البترول من الخليج العربي الى أوروبا عبر القارة •

تأمين مستقبل الطاقة :

- أولا : ان نقل البترول بالانابيب عبر الصحراء أقل الطرق أفضلية لارتفاع تكلفته •
- ثانيا : أما نقله عبر أفريقيا هو أكثر الطرق أمانا ، ولكنه مرتفع التكلفة وخاصة بالنسبة للناقلات الصغيرة ولكن ظهور الناقلات الكبيرة تغلبت على هذه المقتبة •

جريدة الاهرام - ٣٠ مارس ١٩٦٨
د • محمود أمين

(٢)

لم يعد الاقبال على بناء الناقلات الضخمة مجرد توقعات بل أصبح حقيقة يدل عليها بدء تشغيل ٩ ناقلات تزيد حمولة الواحدة منها على ١٥٠ ألف طن ويدل عليها أيضا تدفق الطلبات الجديدة لبناء هذه الناقلات •

ومن ثم تظهر الحاجة الى عمل حاسم لمواجهة هذه الناقلات ولا متصاص أكبر قدر من البترول الذي تستطيع أن تنقله من الشرق الأوسط الى أوروبا بالدوران حول أفريقيا ، وتحويل أكبر جزء منه ليمر بالجمهورية العربية المتحدة سواء كان ذلك عبر قناة السويس أو عن طريق أنابيب يمكن مدها بين البحر الأحمر والبحر الأبيض أو الجمع والتجميع بين الوسيلتين •

١ - فتمقيق القناة يستهدف زيادة العمق الى ٤٨ قدماً ثم الى حوالى ٦٠ قدماً
ليسمح للناقلات من حمولة ٢٠٠ ألف طن بالمرور ، وهو يحتاج الى الاسراع
بتنفيذ المشروع فى الوقت المناسب .

٢ - ومد خط الانابيب بين البحر الابيض وخليج السويس هو المشروع الآخر الذى يحتسب
مكملاً لتمهيتى القناة الذى يحتاج الى وقت طويل .
لذلك كان التفكير فى مد خط الانابيب باعتبار :

- ١ - أن مد خط الانابيب عملية سريعة يحتاج الى ما بين ١٨ - ٢٤ شهراً .
- ٢ - أن حمولة الناقلات الضخمة تتطور باستمرار نحو الأكبر ، وبالتالى يزداد عدد
الناقلات التى تمر بالقناة ، وهو ما يحتاج دائماً الى تمهيتى القناة .
ومن ثم فإن خط الانابيب يعتبر صمام الأمان لامتصاص حمولة الناقلات
التي لا تستطيع أن تمر بالقناة .

اقتصاديات خط الانابيب :

تشابه اقتصاديات الخط مع اقتصاديات القناة من حيث أفضليتهما بالنسبة لنقل
البتروال بالناقلات الضخمة حول أفريقيا .

ويمكن استخدام هذه الانابيب فى نقل أنواع متعددة من خام البتروال ، وبذلك
تستطيع شركات متعددة أن تستخدم الخط الواحد .

التحويل اللازم للخط :

يتكون معظمه من النقد الاجنبى ، منها الدول المنتجة للبتروال ، ومنها دول
جنوب أوروبا .

وترتبط بها جميع هذه الدول بانتعاش نقل البتروال عبر القناة أو انابيب السويس .
كما يمكن الاستعانة بمصادر التمويل الدولية كالبفك الدولى .

ويمكن معرفة مدى اقبال الشركات على استخدام الخط ، عن طريق ابرام عقود طويلة

الاهرام - ٣١ مارس ١٩٦٨
د . محمود أمين

المدى مع هذه الشركات .

مسئوليات " قطاع البترول " فى برنامج ٣٠ مارس

د . محمود أمين

يتحمل قطاع البترول مسئولية كبيرة فى برنامج ٣٠ مارس هى (مسئولية توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول ، لما أكدته الشواهد الملمية من احتمالات بترولية واسعة فى مصر ولما يستدلىح أن يحطيه البترول لجهد التنمية الشاملة من امكانيات ضخمة) .

ماذا أحدثه البترول المصرى ؟

استطاع البترول المصرى خلال السنوات الثلاث الماضية أن يخلو خطوات هامة سوف يكون لها الاثر العميق فى التطوير الاقتصادى للبلاد .

١ - أولى هذه الخطوات هى انطلاق عمليات البحث من المجال الضيق المحصور فى خليج السويس الى المجال الأوسع فى الدلتا والصحراء الغربية التى تبلغ مساحتها أكثر من ٢٠٠ ألف كيلومتر مربع .

٢ - أن عمليات انتاج البترول فى خليج السويس كانت تقتصر على استغلال حقول صغيرة يتراوح انتاجها بين ١ - ٢ مليون طن سنويا ، الى أن اكتشف حقل المرجسان فى وسط مياه خليج السويس ، وتبلغ طاقته الانتاجية ١٠ ملايين طن سنويا .
ولكنها لاتزال فى بداية الطريق - وعلى أبواب انطلاقه بترولية تشبه الى حد كبير ما حدث فى ليبيا والجزائر .

ما هو المطلوب من البترول ؟

أن يكون موردا للنقد الاجنبى اللازم للتنمية الاقتصادية للبلاد ،

١ - المزيد من انتاج البترول :

(١) استغلال الحقول المكتشفة الى أقصى طاقة ممكنة .

(٢) الحفر فى المناطق التى تم استكشافها .

(٣) انتشار عمليات البحث فى المناطق التى لم تعد اليها عمليات الكشف عن البترول
ويعنى المزيد من التعاقدات لتغطية هذه المناطق .

٢ - حسن استخدام البترول المنتج :

يجب ألا يقتصر الأمر على تصدير هذا الانتاج ، بل يمكن استخدام
بعض هذا الانتاج في عمليات التكرير والتصنيع .

ويمكن تنفيذ ذلك محليا في حدود ما تسمح به اقتصاديات البلاد أو بالاشتراك
في معامل التكرير والتصنيع في الدول المستهلكة .

جريدة الاهرام

٨ أبريل ١٩٦٨

رابعا : البترول في الدول العربية

المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية وما تتعرض له من

جسور سياسة الانحياز لاسرائيل

لم تعد السياسة الامريكية والبريطانية في انحيازها لاسرائيل تسي فقط الى علاقاتها بالامة العربية ، بل أصبحت تشكل أكبر خطر على مصالح مساهمي شركات البترول التي تعمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأغلبهم من أبناء الشعب الامريكسي والبريطاني .

المصالح البترولية :

تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكثير من شركات البترول العالمية وتساهم فيها المصالح الامريكية والبريطانية بما يزيد على ٨٠% والباقي لبعض المصالح الفرنسية والهلندية والايطالية والالمانية والاسبانية ، وتقوم هذه الشركات بانتاج البترول حوالي ٥٥٠ مليون طن سنويا ، وتحقق أرباحا طائلة ، وتنقل هذه الشركات معظم البترول الى أسواق أوروبا وآسيا وأفريقيا .

وتستثمر الشركات آلاف الملايين من الدولارات في عمليات انتاج البترول .

الخسائر التي تتعرض لها هذه المصالح :

تتأزم العلاقات بين الدول العربية وبين الشركات البريطانية نتيجة لانحيازها لاسرائيل ، فيتوقف البترول العربي أو يوضع عن الدول التي تشتري أو تؤيد العدوان ، فتتضرر مصالح شركات البترول والمساهمين فيها لهزات اقتصادية عنيفة .

فتتوقف الانتاج يترتب عليه تجميد الاستثمارات الهائلة التي تضعها الشركات في مناطق انتاج البترول ، كما تفقد أيضا أرباحها من هذه العمليات .

أثر منع البترول العربي عن أوروبا :

ظهور المجاعات البترولية ، فلا تستطيع الاعتماد على الغاز الطبيعي في الشمال لأنه لا يعطى أوروبا ٢% من الطاقة ، كما أن الطاقة الذرية لا تعطى أوروبا الا ١% من حاجتها الحالية .

ومرتب على هذا تجميد الكثير من الأنشطة الصناعية في أوروبا ، والاتجاه إلى
نظام البطاقات ، وارتفاع سعر البترول .

توتر علاقات الشركات والدول :

لا تستطيع الدول العربية أن تؤمن لشركات البترول الأمريكية والبريطانية الجسور
الملائم للعمل وسط الشحور المتصاعد ضد أمريكا وبريطانيا ، وهذا هو أخطر ما تواجهه
هذه الشركات . فإيقاف البترول أو انذار الشركات المخالفة بانها امتيازاتها ، وحتى
الرجوع عن هذه الاجراءات بعد الأزمة لن يعيد العلاقات السليمة إلى ماكانت عليه
قبل الأزمة .

وذلك ما تعرض له مصالح شركات البترول الأمريكية والبريطانية ومصالح مساهميها
من جراء انحياز سياسة حكوماتها لاسرائيل .
الاهرام الاقتصادي - ٢٥ يونيو ١٩٦٧

الجماعة البترولية تحدث في أوروبا اذا منع البترول عنها من الآن

توقف انتاج البترول في معظم الدول العربية خلال شهر يونيو لفترات متفاوتة .
وأدى هذا التوقف إلى منع وصول ٤% من البترول العربي إلى دول العالم ، وهو ما يوازي
٤.٥ مليون برميل يوميا .

ولم يسدد التوقف طويلا فاستأنفت معظم الدول العربية تصدير البترول
خلال شهر يوليو .

ورغم حصول أوروبا على ما يكفيها من البترول ، إلا أن توقف البترول خلال شهر
يونيو خفف من نقص المخزون للاستهلاك المحلي بحوالي ١٢٥ مليون برميل أي ما يوازي
استهلاك ١٥ يوما ، ولا تستطيع زيادة الاستيراد لتعويض هذا النقص بسبب عدم وجود
الناقلات الكافية الذي نتج عن إغلاق قناة السويس .

وضع البترول لا يحدث أكثره نوريا بل بحر ومحطاته :

- مرحلة استخراج مخزون البترول المخصص للاستهلاك .
- مرحلة التصريف على البترول المستهلك .

ونلاحظ أنهما التنبية بخزون للاستهلاك يكفى لحوالى ثلاثة شهور نقارنا مع هذا الوضع البترول من المخزون الى أن يستنفذ ، تحدث المجاعة البترولية .

ومعنى هذا الوقت أنيميا الأوقات لا تقرب تصل الشتاء ، ولعدم وجود ناتج البترول ، نقارنا كان الوضع كالملا تكتف الأتمة خلال شهورين أو ثلاثة ، وإذا كان جريسا بخر البترول البحر الأبيض ، فلا تستطيع تعويض هذا الكمية .

تعميم الاقتصاد العربى :

وقد حاولت بعض الدول المنتجة للبترول زيادة عائداتها ، فكانت بعض الدول تى " خفضت الدول المصدرة للبترول " فامتجيت الشركات جزيلا لحاليها .

ويكن أمام الدول العربية تيممة الآن لتستعيد حقها :

- ١ - تخفيض البترول العربى بطريقة عادلة ، الذى يقل معروض عن البترول الأمريكى .
- ٢ - اشتراك الدول العربية فى عملية استغلال البترول ، بأن يكون لها حق المصاحمة فى أعمال الشركات العاملة على نط الانشائيات التى أبرمت خلال السنوات العشر الماضية فى ج . م . م . والجزائر وليون .

وتطالب الدول العربية وتكاتفها سوف يرفض هذه الشركات على الاحتكارية لحاليها .

الاهرام - ١٨ / ٨ / ١٩٦٢

المجابهة البترولية بين فرنسا والاحتكارات العالمية

تسيطر الحكومة الفرنسية على معظم شركات البترول الفرنسية ، وقد تطورت سياستها في صناعة البترول في السنوات الاخيرة تطورا يتسق مع اتجاهاتها السياسية العامة • وكانت اتفاقية الجزائر هي أولى نتائج هذه السياسة الفرنسية ، ثم أعقب ذلك ما أبرمته الشركات الفرنسية مع السعودية في عام ١٩٦٥ ، ومع ايران عام ١٩٦٦ ، وما تقوم به الشركة الفرنسية مع العراق •

حاجة فرنسا الى البترول :

زاد اعتماد فرنسا على البترول بعد أن كانت تعتمد فيما مضى على الفحم السذى ارتفع انتاجه ، فانخفضت نسبة الفحم الى موارد الطاقة الاخرى ، فبلغت حوالى ٥٤ % عام ١٩٦٠ ويقدر أن تنخفض الى ٣٠ % عام ١٩٧٠ ، وارتفع استهلاكها من خام البترول الى ٤٨,٧ مليون طن في عام ١٩٦٥ • ويقدر أن يتضاعف ذلك خلال الخمس عشر سنة المقبلة الى ١٠٠ أو ١٥٠ مليون طن •

لذلك اشتد حرص فرنسا على استقرار علاقاتها البترولية بالبلاد التى تستورد منها بحد أن تحذر عليها انتاج البترول محليا •

تقديرات استهلاك فرنسا من البترول الخام مستقبلا

١٩٦٥	٤٨,٧ مليون طن	١٩٧٥	٨٤,٢ - ١٠٤,٤ مليون طن
١٩٧٠	٦٥,٨ - ٧٧,٨ مليون طن	١٩٨٥	١٠٠ - ١٥٠ مليون طن

سياسة فرنسا البترولية :

عمدت فرنسا الى الحد من نشاط الشركات الاجنبية لتفصح المجال للشركات الوطنية للانطلاق في صناعة البترول سواء في داخل فرنسا أو خارجها • ونتيجة لذلك استطاعت أن تطور صناعتها البترولية داخل فرنسا وفي منطقة الفرنك الفرنسى ومنها الجزائر وجابون والكونغو •

وكانت الجزائر أهم مناطق انتاج منطقة الفرنك الفرنسى ، وما أن استقلت الجزائر حتى واجهت فرنسا موقفا جديدا وعسيرا وكانت بين أمرين :

- إما أن تلجأ إلى الاساليب التمسفية ، متبعة في ذلك الاساليب الاحتكارية .

- إما أن تعترف بحق الدول المنتجة للبترول في الاستفادة من مواردها .

وخرجت فرنسا من هذا باتفاقية جديدة مع الجزائر .

اتفاقية الجزائر :

عندما كانت الجزائر تابعة لفرنسا كانت الشركات الفرنسية تكاد تنفرد باستغلال البترول الجزائرى ، ولما استقلت الجزائر وطالبت بحقوقها ، اختلفت الآراء في فرنسا ، حتى انتهت الى ابرام اتفاقية بترولية بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية تقوم على أن تشترك الحكومتان - ممثلتين في شركتهما الوطنية - في البحث عن البترول في الجزائر ، واستغلال ما يكتشف فيها من الحقول مناصفة ، وتقدم فرنسا الى الجزائر المعمونة الفنية والقروض المالية نظرا لحالة الجزائر الاقتصادية ، وبذلك استطاعت فرنسا أن تزيد من عائداتها لحصولها على ٧٥% من الارباح التى تتحقق من الحقول المشتركة .

السعودية :

أدخلت إحدى الشركات الحكومية الفرنسية مبدأ المشاركة في الاستغلال - أصبح مؤسسى البترول السعودية عام ١٩٦٥ - فكان أول اتفاق أبرمته السعودية من هذا النوع .

ايران :

أبرمت شركة (أواب) الفرنسية ، اتفاقا كان له دوى عالى في الأوساط البترولية يقوم على أساس أن تحتفظ ايران بجميع حقوق البحث عن البترول واستغلاله في أراضيها ، وتستعين بالشركة الفرنسية بصفة (مقاول) ينوب عنها في تنفيذ المشروع ويتولى جميع التزامات الاتفاق ، ثم يسترد - المقاول - ما أنفقه ويحصل أيضا على نسبة معينة من الربح تتراوح بين ٨% و ١١% من اجمالى الربح وهى نسبة منخفضة كثيرا عما تحصل عليه الشركات الاجنبية التى تعمل في الدول المنتجة .

المـــرأى :

استرجعت حكومة المرأى من شركة نفط المرأى الاراضى التى لا تحتل فيها ولا تستغلها منذ أكثر من ٤٠ عاما ونسبة مساحتها ٩٩% من مساحة المرأى . فقام نزاع بين الشركة المخلطة والحكومة المرأية ، فأصدرت حكومة المرأى قانونا يجمع حصة استغلال الاراضى التى استرجعتها لشركة النفط المرأية الوطنية . فاشتد النزاع ثانية وقامت فرنسا بالتفاوض مع المرأى لتسوية هذا الموضوع رغم احتجاج شركائها من الأمريكيين والبريطانيين والهولنديين .

ماذا يعنيه الاتجاه الجديد لفرنسا :

ان الاتجاهات البترولية الجديدة لفرنسا هى تعبير عن بعد النظر للدول المستهلكة للبترول التى تسمى الى تأمين وسلامة علاقاتها البترولية مع الدول المنتجة على أساس يختلف عن الاساليب الاحتكارية . فمن مصلحة الدول المستهلكة أن توثق علاقاتها مباشرة بالدول المنتجة ، وأن تقوم بينهما علاقة قوامها المصلحة المشتركة .

ومنذ حوالى عشر سنوات ظهرت بعض الشركات والمؤسسات الحكومية ، وأخذت تتعاون مع الدول المنتجة للبترول على أساس مشاركة الدولة فى استغلال البترول ، فتحوّلت عملية استغلال البترول من الاسلوب الاحتكارى الى الاسلوب التعاونى ، مثل مؤسسة اينى الإيطالية ، والشركات الفرنسية الحكومية وبعض الشركات المستقلة الأمريكية .

خامساً : انتاج البترول وتنمية موارده

تخطيط عمليات انتاج البترول ومعالجتها

امتدت عمليات الكشف عن البترول في ج.ع.م. في مناطق مياه خليج البحرين والدلتا
والصحراء الغربية وشملت مساحة قدرها ٢٠٠ ألف كيلومتر مربع ، وقد أدت هذه الاكتشافات
البترولية الى رصيد البترول المخزون بالبلاد أكثر من ٢٠٠ مليون طن .

وتقوم الحكومة المصرية للبترول مع مستثمر اجنبي ، بشرط أن يتحمل هذا المستثمر
مسئولية الكشف عنه وما يلزم لذلك من ائتمان ، ثم يتحمل النقد الاجنبي كله أو معظمه السلام
لاعداد مايكشف من حقول .

مايجوز عمليات تنمية موارد البترول :

١ - المخاطرة في البحث :

في بدء صناعة البترول كان البحث يدور حول المناطق التي تظهر فيها علامات
وجود البترول ، حتى استنفدت تلك المناطق ، فأتجه للملاحقين الى الصحاري والمناطق
الزراعية وشواطئ البحار وغيرها من المناطق التي لا تظهر فيها آثار البترول فوق السطح .
ومن تجاربنا في ج.ع.م. ، أن منطقة خليج السويس التي عرف فيها البترول سنة
١٨٦٨ قد حفر فيها أكثر من ١٥٠ بئرا استكشافية في حوالي ٧٠ مبيد ، بترولية فاكشف
البترول بكميات اقتصادية في حوالي ١٨ مبيد .

وأن منطقة الصحراء التي أجريت فيها الدراسات وحفرت فيها الآبار ، لم يكتشف
البترول الا في البئر الثامن عشر وهي الحلمين .

أما منطقة الدلتا فأجريت فيها الدراسات وحفرت الآبار فاكشف البترول فسمى
البئر الثالثة .

٢ - ضخامة الاستثمارات :

تحتاج عمليات تنمية موارد البترول الى قدر كبير من الاستثمارات ومنها جـ
كبير بالنقد الاجنبي ، مما يزيد من عامل المخاطرة وتحمل الدول النامية
عن الانطلاق .

٣ - ارتفاع المائد على الاستثمار :

تتميز عمليات تنمية موارد البترول بارتفاع نسبة المائد على الاستثمار فالمائد فى مختلف الانشطة الصناعية يتراوح بين ١٠ الى ١٥ ٪ ، ولكنه يبلغ اضعاف ذلك فى عمليات تنمية موارد البترول ، وهو ما يعرض المستثمر من المخاطر التى يتحملها أو من الاستثمارات الضخمة التى يضمها هذا المشروع .

الدخل - التكلفة صافى الاصول	الدخل - التكلفة صافى الاصول	
٦٧ ٪	١١١ ٪	الشرق الأوسط
٢١ ٪	٤٩ ٪	فنزويلا
١٠ ٪		الولايات المتحدة

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع المائد فى الشرق الأوسط ارتفاعا كبيرا بسببه انخفاض التكلفة فى انتاج البترول .

الأساليب المختلفة للتمويل :

١ - أسلوب التمويل الخاص :

وهو أقدم الأساليب ، فقد اعتمدت هذه الصناعة على الأموال الخاصة التى غامر بها أصحابها فى الكشف عن البترول ، والتى بدأت تعمل أولا فى بلادها ، ثم خرجت الى الدول الأخرى . وتركزت هذه الأموال فى أيدى قلة من القطاع الخاص مثل شركة استاندرد الامريكية ، وشركة شل الهولندية ، وهى تشمل الآن ثمانى شركات كبرى .

ويستخدم أسلوب التمويل الخاص فى استغلال أكثر من ٧٩ ٪ من البترول العالمى ، وتعتمد هذه الشركات مع حكوماتها أو حكومات الدول الاجنبية واستغلال موارد البترولية .

٢ - أسلوب التمويل العام :

وهو الأسلوب الذى تتبعه الدول التى أمتت موارد البترولية مثل روسيا ورومانيا ،

وقد دخل هذا الأسلوب صناعة البترول منذ عام ١٩٢٥ ، ولكنه لا يتولى سوى ٨١٧ من عمليات التنمية موارد البترول .

وتوضح خطة عمليات الكشف عن البترول في هذه الدول على نطاق واسع ولفترة زمنية طويلة ، فقد أنفق في روسيا على عمليات الكشف عن البترول من ١٩٢٦ إلى ١٩٦٠ ٥٥٠٠ مليون دولار يمثل ٥ % من استثمارات الصناعة .

وفي رومانيا ، أنفق ٢٩٠٠ مليون دولار وهو ما يوازي ١١ % من استثمارات الصناعة في رومانيا .

وقد ساعد على نجاح أسلوب التمويل العام في الاتحاد السوفيتي ورومانيا عدة اعتبارات :

- (أ) أن كلا من الدولتين ليستا حديثي العهد بصناعة البترول
- (ب) اتساع رقعة الاتحاد السوفيتي وتبلغ مساحة مناطق البترول فيه حوالي ١٠ ملايين كيلومتر مربع .
- (ج) أن كلا البلدين ، دولة مصدرة ومنتجة للبترول ، فانتاجها يزيد على احتياجاتها مما يمكنها من الانفاق على عمليات الكشف والانتاج .

٣ - أسلوب التمويل المشترك :

وهو اشتراك القطاع العام مع القطاع الخاص في تمويل عمليات التنمية ، وقد ظهر هذا الأسلوب في صناعة البترول منذ عام ١٩٤٩ فظهر في كسكو والمكسيك وأندونيسيا وجنوب أفريقيا والجزائر .

ويتحمل المستثمر من القطاع الخاص (وهو أجنبي في معظم الأحوال) مسؤولية المخاطرة وتقديم التمويل اللازم لعمليات الكشف عن البترول ، لكنه لا ينفرد بالمصالح بل يقوم به مشتركا مع القطاع العام . وعند بدأ الانتاج يسترد المستثمر الخسائر ما أنفقته ويحصل على نسبة من الربح تتفاوت من عقد لآخر : في العقود المصرية تبلغ النسبة ما بين ٢٠ ، ٢٥ % ، وما بين ١٨ ، ٢٥ % في العقود الإيرانية . وحوالي ٢٢ % في الجزائر ، ولا يزال هذا الأسلوب حديث العهد فلا يتولى سوى ٣ % من عمليات التنمية في العالم .

الأهرام الاقتصادي - أول نوفمبر ١٩٦٧

الأسلوب الأمثل لتنمية موارد البترول

تناول البحث السابق الأساليب المختلفة لتمويل عمليات تنمية موارد البترول، وتتفاوت هذه الأساليب في صلاحيتها لظروف كل دولة فما يصلح لدولة قد لا يصلح لأخرى وتتوقف على عدة اعتبارات :

١ - طبيعة مناطق البترول :

تختلف مناطق البحث عن البترول من دولة الى أخرى منها :

- ما يستجيب استجابته سريعة
- ما يحتاج الى وقت طويل
- ما لا يستجيب على الإطلاق

فمناطق بترول ايران والعراق من أيسر مناطق الكشف عن البترول استجابة نظرا لظهور دلائل البترول فوق سطح الأرض، وظهور التراكيب الجيولوجية وضخامتها .
ومن المناطق ما يعطى انتاجا غزيرا كمعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ومنها ما هو شحيح في الانتاج .

وتختلف مناطق البترول في الدولة الواحدة مثل مناطق خليج السويس الذي اكتشف البترول فيه عام ١٩٠٨ لظهور علاماته فوق سطح الأرض ، أما في الصحراء الغربية فلم يكشف البترول فيها الا عام ١٩٦٦ لعدم وجود علامات البترول فوق سطح الأرض .

٢ - تكلفة العمليات :

ويرتبط هذا الاعتبار بطبيعة مناطق البترول التي تؤثر في تكلفة عمليات الكشف واعداد الحقول ، فتزداد التكلفة كلما بعدت مناطق البترول عن المدن ومناطق الموانئ وشواطئ البحار، وكلما زادت الاعماق التي يوجد فيها البترول .
وتزداد التكلفة في المناطق التي لا تظهر تراكيبها ومخالفاتها فوق سطح الأرض لذلك يجب دراسة معدل تكلفة العمليات سواء ما يتعلق منها بالكشف عن البترول أو اعداد الحقل المكتشف ، وتقدير التمويل اللازم .

٣ - مصادر التمويل اللازم للتنمية

تحتاج عمليات تنمية التمويل الى قدر كبير من التمويل لزيادة الطاقة الانتاجية والجزء الاكبر منه لدواء الصدمات والخدمات التي تستورد من الخارج لتدفع نسبة للتصدير الاجنبي ، وفي حالة الاقتراض لانها بدورات انتاجية او عمرانية ، يمكن سد يد القروض من ارباح المشروع ، أما بالنسبة لمشروعات تنمية التمويل فتختلف عن ذلك ، فقد يستورد الاستثمار الى اكتشاف التمويل لتحقيق مآلها ، ولكن قد لا يؤدي الى الاكتشاف فيفسح الاستثمار دون مآل ، مما يلقى على الاقتراض أعباء فادحة .

وتستطيع الدولة اذا تدخلت في حصر المخاطرة أن تتولى بنفسها موارد هائلة اذا ما توافر لديها الاموال اللازمة لذلك بالقدر اللازم والسرعة المناسبة ، فلماذا كانت موارد هائلة من النقد الاجنبي لا تنضمها من الاسراع في تنمية مواردها ، فان الخسارة الفاجئة من هذا التأخير تكون جسيمة وهي تبلغ أضعاف ما تتعرض له الأنشطة الأخرى .

اختيار الأسلوب المناسب للتمويل :

مهمة الدولة دراسة الاهتمارات الثلاثة السابقة حتى تستطيع أن ترسم طريقها لتمويل هذه العمليات سواء بأسلوب التمويل العام أو الخاص أو المشترك .

ولم يحدد الأسلوب الخاص في التمويل بلائم الدول النامية ، والأسلوب العام بلائم الدول التي يتدخل فيها عامل المخاطرة لعدم عهدها بمصناعة التمويل ، ولا تنشيط عمليات الكشف في أرجائها ، أو لاتساع رقعة مساحة مناطق التمويل ، أو عدم تفهم عائدات البلاد على حاجتها من الأموال .

والأسلوب المشترك في التمويل بلائم الدول النامية التي تشمر بحاجتها الى سرعة تنمية مواردها البترولية ، فتستعين بالاموال الخاصة التي تتحمل عبء المخاطرة ، في مقابل أن تدفع لها جزء من المائد يتراوح بين ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪ .

وقد يبدو أن هذا الأسلوب يعتبر نقصا فعليا في المائد ، ولكنه ليس كذلك ، للاهتمارات الآتية :

١ - أن عدم الاستمانة بالمستثمر يعرض أموال الدولة لاختار البحث .

٢ - أن الاستفادة بالمستثمر يمكن الدولة من سرعة استغلال المورد الهيدروإلى * وحصول الدولة على عائد هام في وقت مبكر *

لذلك أصبح أسلوب التمويل المشترك ملائماً لكثير من الدول القائمة حالياً على
في الأرجنتين وأندونيسيا في * م * م * والجزائر وفي بعض الاتفاقيات المبرمة مع إيران
والكويت والسعودية *

ويحصل المستثمر الأجنبي في هذه الدول على أي من هذين الأساليب :

١ - إما على أساس مشاركة المؤسسة الوطنية في الكشف واستغلال البترول بنسبة ٥٠ %
لكل من الطرفين * وتنتسم الأرباح بعد ذلك بينهما بنسبة ٧٥ و ٨٠ % للجانب
الوطني و ٢٥ - ٢٠ % للمستثمر الأجنبي *

٢ - وإما على أساس أن يحصل المستثمر الأجنبي كمتأول أحساب المؤسسة الوطنية حتى
الكشف وأعداد الحقول للإنتاج وتشغيلها * ويحصل في مقابل ذلك على نسبة
من الدخل أو الربح *

الأحكام الاقتصادية - ١٥ نوفمبر ١٩٦٢.